

نعم المولى ولعم النصيب

للهجرة والمنه که حاشیه سید شریف نور احمد مضجعه بر سقلم



بحواشی متبهره و تصحیح کامل پنهان محمد نصیر الدین بلوی در محراب مؤلف و تصحیح

طبع مراد علی محمدی

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في هذا المحصر قول المراد بالمقدمة ههنا **اقول** انما قال ههنا لان المقدمه
 في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس او حجة وقد تطلق وتسمى
 ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الدلالة وشملها كالحجج
 الصغرى وضرعياتها وكنية الكبرى في الشكل الاول مثلا **قول** فلا بد ان
اقول هو والدليل على وجه يستلزم المطم وبعبارة اخرى تطبيق الدليل
 المدعا **قول** هو العلم في مفتحة الكلام **قول** اراد به رسم المنطوق حيث قال
 ورسمي والمراد بمفتحة الكلام اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعني الفن
 فكانه قال المقتضيان سببا لرسم المنطوق في ابتداء المقدمة واحكام عهدها
 النظر بعضهم بان المراد هو التصديق بوجه ما يقيم القدر كانه لما وجب التصديق
 ولا يمكن تحصيله الا في ضمن نظرية بوجه فخصوص اختصار المصنف التصديق بوجه
 لاستلزامه لما هو الواجب على التصديق بوجه ما لا يخصه وكونه غير مستلزما لذلك
 الواجب كقدح في اختياره كمن اتجه بطريقان حصلان الى مطلق ثم فانه يتجلى احد
 بعينه وان كان لا خرموا اليه ايضا وكان في عبادة الشرح اشارة الى ذلك حيث
 قاله اولي ولم يقل فالصواب **قول** فالاولي ان يقال **اقول** الوجه المساق في
 على وجه التصديق بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدق وهذا الوجه
 يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصديق العلم برهقه ولا يدل على
 انه لا بد من الشروع مطلقا **قول** وقف على جميع مسائله اجمالا
اقول اراد به ان من تصديقها الخوا مثلادانه علم بالصواب يعرضها الى اواخر العلم

في هذا المحصر قول المراد بالمقدمة ههنا **اقول** انما قال ههنا لان المقدمه
 في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس او حجة وقد تطلق وتسمى
 ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الدلالة وشملها كالحجج
 الصغرى وضرعياتها وكنية الكبرى في الشكل الاول مثلا **قول** فلا بد ان
اقول هو والدليل على وجه يستلزم المطم وبعبارة اخرى تطبيق الدليل
 المدعا **قول** هو العلم في مفتحة الكلام **قول** اراد به رسم المنطوق حيث قال
 ورسمي والمراد بمفتحة الكلام اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعني الفن
 فكانه قال المقتضيان سببا لرسم المنطوق في ابتداء المقدمة واحكام عهدها
 النظر بعضهم بان المراد هو التصديق بوجه ما يقيم القدر كانه لما وجب التصديق
 ولا يمكن تحصيله الا في ضمن نظرية بوجه فخصوص اختصار المصنف التصديق بوجه
 لاستلزامه لما هو الواجب على التصديق بوجه ما لا يخصه وكونه غير مستلزما لذلك
 الواجب كقدح في اختياره كمن اتجه بطريقان حصلان الى مطلق ثم فانه يتجلى احد
 بعينه وان كان لا خرموا اليه ايضا وكان في عبادة الشرح اشارة الى ذلك حيث
 قاله اولي ولم يقل فالصواب **قول** فالاولي ان يقال **اقول** الوجه المساق في
 على وجه التصديق بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدق وهذا الوجه
 يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصديق العلم برهقه ولا يدل على
 انه لا بد من الشروع مطلقا **قول** وقف على جميع مسائله اجمالا
اقول اراد به ان من تصديقها الخوا مثلادانه علم بالصواب يعرضها الى اواخر العلم

في هذا المحصر قول المراد بالمقدمة ههنا **اقول** انما قال ههنا لان المقدمه
 في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس او حجة وقد تطلق وتسمى
 ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الدلالة وشملها كالحجج
 الصغرى وضرعياتها وكنية الكبرى في الشكل الاول مثلا **قول** فلا بد ان
اقول هو والدليل على وجه يستلزم المطم وبعبارة اخرى تطبيق الدليل
 المدعا **قول** هو العلم في مفتحة الكلام **قول** اراد به رسم المنطوق حيث قال
 ورسمي والمراد بمفتحة الكلام اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعني الفن
 فكانه قال المقتضيان سببا لرسم المنطوق في ابتداء المقدمة واحكام عهدها
 النظر بعضهم بان المراد هو التصديق بوجه ما يقيم القدر كانه لما وجب التصديق
 ولا يمكن تحصيله الا في ضمن نظرية بوجه فخصوص اختصار المصنف التصديق بوجه
 لاستلزامه لما هو الواجب على التصديق بوجه ما لا يخصه وكونه غير مستلزما لذلك
 الواجب كقدح في اختياره كمن اتجه بطريقان حصلان الى مطلق ثم فانه يتجلى احد
 بعينه وان كان لا خرموا اليه ايضا وكان في عبادة الشرح اشارة الى ذلك حيث
 قاله اولي ولم يقل فالصواب **قول** فالاولي ان يقال **اقول** الوجه المساق في
 على وجه التصديق بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدق وهذا الوجه
 يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصديق العلم برهقه ولا يدل على
 انه لا بد من الشروع مطلقا **قول** وقف على جميع مسائله اجمالا
اقول اراد به ان من تصديقها الخوا مثلادانه علم بالصواب يعرضها الى اواخر العلم

في هذا العلم فاستفاد العلم وفادته على معرفة الحق الالفاظ لان المصنف اورد
في صدر المقالة الاول وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم في
بيان العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسمية باسمه ولا سائر
على مسائل اجمال هذه امثلة تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلوم المطم وموجبة
لزيادة تميزه عند الطالب لزيادة بصيرة في طلبه وواحد منها متعلق
بطريق اقلته واستفادته اعني مباحث الالفاظ احسن في التعليم
يدركها اولاً وقد يكتفي ببعضها ولا حاجة في شيء من ذلك اذ لا ضرورة
هناك في التصديق ما والتصديق بقاعدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم
ان يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفهم المطلوب قولاً وعلماً
بيان الحاجة الى المنطق اقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق
هناك يبين ان الناس في احوالهم يحتاجون اليه فلا بد ان
يكن غايتهم وغرضهم وحصل بذلك معرفة العلم بغايتة وهي تصديق
واما بيان ماهية العلم فلا يستلزم بيان الحاجة لمجمل ان يكون رسمه شيئاً
اخر من غايتته فصار بيان الحاجة اصلاً متضمناً للبيان للماهية برسمها فادله
او رسمها المصنف في بحث واحد وابتداء بيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى
اعني التصديق والتصديق لتوقفه عليه فان قلت الحاجة فيه الى هذا التقسيم
بل يمكن ان يقال العلم ينقسم الى ضروري ونظري الى اخر المقدمات قلت المقصود
الحاجة الى علم المنطق بتقسيمه اعني الموصول الى التصديق الموصول الى التصديق
فالم تقسيم العلوم اولا الى التصديق والتصديق ولم يبين ان في كل واحد منهما

لحق فاستفاد العلم وفادته على معرفة الحق الالفاظ لان المصنف اورد
في صدر المقالة الاول وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم في
بيان العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسمية باسمه ولا سائر
على مسائل اجمال هذه امثلة تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلوم المطم وموجبة
لزيادة تميزه عند الطالب لزيادة بصيرة في طلبه وواحد منها متعلق
بطريق اقلته واستفادته اعني مباحث الالفاظ احسن في التعليم
يدركها اولاً وقد يكتفي ببعضها ولا حاجة في شيء من ذلك اذ لا ضرورة
هناك في التصديق ما والتصديق بقاعدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم
ان يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفهم المطلوب قولاً وعلماً
بيان الحاجة الى المنطق اقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق
هناك يبين ان الناس في احوالهم يحتاجون اليه فلا بد ان
يكن غايتهم وغرضهم وحصل بذلك معرفة العلم بغايتة وهي تصديق
واما بيان ماهية العلم فلا يستلزم بيان الحاجة لمجمل ان يكون رسمه شيئاً
اخر من غايتته فصار بيان الحاجة اصلاً متضمناً للبيان للماهية برسمها فادله
او رسمها المصنف في بحث واحد وابتداء بيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى
اعني التصديق والتصديق لتوقفه عليه فان قلت الحاجة فيه الى هذا التقسيم
بل يمكن ان يقال العلم ينقسم الى ضروري ونظري الى اخر المقدمات قلت المقصود
الحاجة الى علم المنطق بتقسيمه اعني الموصول الى التصديق الموصول الى التصديق
فالم تقسيم العلوم اولا الى التصديق والتصديق ولم يبين ان في كل واحد منهما

في هذا العلم فاستفاد العلم وفادته على معرفة الحق الالفاظ لان المصنف اورد
في صدر المقالة الاول وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم في
بيان العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسمية باسمه ولا سائر
على مسائل اجمال هذه امثلة تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلوم المطم وموجبة
لزيادة تميزه عند الطالب لزيادة بصيرة في طلبه وواحد منها متعلق
بطريق اقلته واستفادته اعني مباحث الالفاظ احسن في التعليم
يدركها اولاً وقد يكتفي ببعضها ولا حاجة في شيء من ذلك اذ لا ضرورة
هناك في التصديق ما والتصديق بقاعدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم
ان يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفهم المطلوب قولاً وعلماً
بيان الحاجة الى المنطق اقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق
هناك يبين ان الناس في احوالهم يحتاجون اليه فلا بد ان
يكن غايتهم وغرضهم وحصل بذلك معرفة العلم بغايتة وهي تصديق
واما بيان ماهية العلم فلا يستلزم بيان الحاجة لمجمل ان يكون رسمه شيئاً
اخر من غايتته فصار بيان الحاجة اصلاً متضمناً للبيان للماهية برسمها فادله
او رسمها المصنف في بحث واحد وابتداء بيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى
اعني التصديق والتصديق لتوقفه عليه فان قلت الحاجة فيه الى هذا التقسيم
بل يمكن ان يقال العلم ينقسم الى ضروري ونظري الى اخر المقدمات قلت المقصود
الحاجة الى علم المنطق بتقسيمه اعني الموصول الى التصديق الموصول الى التصديق
فالم تقسيم العلوم اولا الى التصديق والتصديق ولم يبين ان في كل واحد منهما

٧

منه في كل واحد من هذه النواحي...
فلا حاجة اذن الى الموصول الى التصو فلا يثبت الاحتياج الى جري المنطق معاً
وقد عرفت ان المقصود بذلك قول العلم اما تصو فقط اقول هذا التصو
قد يكون تصو واحداً كصو الانسان وقد يكون متعدد ا بلاد نسبة كصو
الانسان والكاتب مع نسبة ايضاً اما تصديدية كالحبلى ان الناطق وغلا
نريدا واما تامة غير خبرية كقولك اضرب واما خبرية يشك فيها فان كل ذلك
من التصورات لمخلوها عن الحكم واما اجراء الشريعة فليس فيها حكم ايضاً الا في
قادر الحكم ليس تصديقاً بالفعل بل بالحقبة القريبة كما سيجي قولاً واما تصو
معه حكم اقول هذا التصو لابد ان يكون متعدد ا اذ لابد فيه من تصو
الحكم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمة حتى يمكن اقتران الحكم بالحاسيات
قوله واما التصو اقول القسم الاول مشتمل على شيئين احدهما التصو
والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل ايضاً على شيئين التصو وكونه
مع الحكم فاجتمع الى بيان التصو الذي هو المشترك بين القسمين والى
بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقايسة اليه وحج يتضم القسمان نتيجة
معاقول فذلك الضم ان يعق اقول فان قيل لا يجوز ان يعق الى العلم
فلنا فلا معنى لتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان يقدم عليه ما كان قلت مطلق التصو
لا وللعلم كما سيصرح به في الفائدة في كافتتاح بتقسيم العلم ثم يتبعه الملاحقة
هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبه على ان التقسيم هو العمدة في بيان الحاجات
تعريفه كانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه او التنبه على ان تفسير العلم بـ



لا يغني بادر^{المراد}ك وقوع النسبة أولا وقوعه ان يدرك معنى الوقوع او لا وقوعه
مضافا الى النسبة فان ادركها بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب ^{المراد} تقبيلا
من قبيل الاضافة بل يغني بادر^{المراد}ك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة وليس هذا
حكما ^{المراد} ايجابيا وادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست ^{المراد} بواقعة وليس هذا

مطلبها هم عندهم که از اول این
نکون کسی که به سبب توبه بترسد بعد
توبه عیبی در آن ندارد و جز التوبه بپایان
القول هم می آید و این را که بگویند نفس در تصدیق و تردید
علاوه بر این که در این کتاب آمده است که نفس در تصدیق و تردید
علاوه بر این که در این کتاب آمده است که نفس در تصدیق و تردید
علاوه بر این که در این کتاب آمده است که نفس در تصدیق و تردید

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

في قسم العلم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف اتباعا كما مضى عليه
 في تقسيم العلم كما بيناه سابقا ما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهبكم كما
 اعني مجموع المركب من التصديقات المثلث واحكم فلا يظهر منه ان التصديق
 بهذا المعنى قسم من التصديق اذ لا يلزم منه ان يكون مجموع المركب من شئ
 واخر محتمل يصدر عليه ذلك الشئ حتى يكون قسما منه ومن جهة اخرى
 لا تترك ان مجموع الجار والسقف لا يكون سقفا ولا جدار بل يحتاج الى
 ان ينقسم بما ذكره في التصديق مع ان الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع
 المركب قسم للتصديق كما انه بمعنى الحكم قسم له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما
 من العلم الذي هو نفس التصديق فيكون قسم الشئ قسما منه **قول** وهذا
 لا اعتراض انما يلزم قسم العلم الى مطلق التصديق والتصديق كما هو المشهور
اقول من قسم العلم الى مطلق التصديق والتصديق لم يرد بالتصديق معنى
 عاما شاملا للتصديق بل اراد بالتصديق ادراكا للنسبة واقعة او
 بواقعة واراد بالتصديق ادراكا لما عدا ذلك ولا شك ان هذين القسمين
 متقابلان ليس احدهما متناوفا للآخر اصلا حتى يلزم ان يكون قسم
 قسما من قسم الشئ قسما منه اما التصديق بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو ادراك
 للعلم في معنى آخر ولفظ التصديق يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى اعني الادراك
 مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك المغاير للادراك المسمي بالحكم فلا يلزم شئ
 من الجدل من اراد بالتصديق مجموع المركب من الادراك والحكم واراد بالتصديق ادراكا
 ما عدا ذلك فلا عذر ايضا لان التصديق في قسم الشئ بالمعنى الاخر وقسم التصديق

ان يثبت على
 ١٢ عبد الجليل في بيان ما اورد في تصديق
 لا ضرب اى بل يحتاج الى تصديق بهذا المعنى
 المثلث يوجب اى حين عدم كون التصديق
 التصديق ١٢ موقوف على حكم الاشياء
 وانما المقصود من الاشياء هو ما لا يرد في التقسيم
 فذلكما انما يعنى الحكم في قسم ١٢ موقوف على حكم الاشياء
 فذلكما انما يعنى الحكم في قسم ١٢ موقوف على حكم الاشياء
 بل انما اورد في التصديق موقوف على حكم الاشياء
 فان قلت فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك
 الطلاق لا يعنى فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك
 على الاستمرار في العلم فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك
 في جهة الدول من التقسيم فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك
 اعتقاد العلم من التقسيم فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك
 فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك فحق في الادراك

قوله بالشيء الاسم
وهو الادراك مطلقا عن كونه
قوله بالشيء الاسم
وهو الادراك مطلقا عن كونه
قوله بالشيء الاسم
وهو الادراك مطلقا عن كونه

بالمعنى كلام فلا اشكال على ما هو اد القوم اصلا نعم ظاهر عبارة يوم التباسا ينزل
بتفسيرهم التصديق والتصور لمقابل له كما قرناه **قوله** فلا وورد له كذا
تخارج اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المص ايضا لكنه
مندفع بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منق
عنه وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قرناه لا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد بالاقول
قيل بوجه هذا على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد بالتصور فقط المحض الذي
مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله
فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبا
التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص لا انه منق
بهذا الجواب اصلا على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما ايد
الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم
لان كون لفظ التصور مشتركين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين المحض الذي
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة
التصديق وادوا به معنى يقابله قطعا مع انهم يطلقون التصور على ما كان
مرادف العلم اعني الادراك مطلقا فالتصور عندهم معينان واما كلام المص فلا يقتضيه
الا ان يكون للتصور معنى واحدا متناولا للتصور فقط والتصوير مع الحكم

بمعنى كلام فلا اشكال على ما هو اد القوم اصلا نعم ظاهر عبارة يوم التباسا ينزل
بتفسيرهم التصديق والتصور لمقابل له كما قرناه **قوله** فلا وورد له كذا
تخارج اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المص ايضا لكنه
مندفع بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منق
عنه وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قرناه لا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد بالاقول
قيل بوجه هذا على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد بالتصور فقط المحض الذي
مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله
فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبا
التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص لا انه منق
بهذا الجواب اصلا على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما ايد
الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم
لان كون لفظ التصور مشتركين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين المحض الذي
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة
التصديق وادوا به معنى يقابله قطعا مع انهم يطلقون التصور على ما كان
مرادف العلم اعني الادراك مطلقا فالتصور عندهم معينان واما كلام المص فلا يقتضيه
الا ان يكون للتصور معنى واحدا متناولا للتصور فقط والتصوير مع الحكم

بمعنى كلام فلا اشكال على ما هو اد القوم اصلا نعم ظاهر عبارة يوم التباسا ينزل
بتفسيرهم التصديق والتصور لمقابل له كما قرناه **قوله** فلا وورد له كذا
تخارج اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المص ايضا لكنه
مندفع بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منق
عنه وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قرناه لا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد بالاقول
قيل بوجه هذا على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد بالتصور فقط المحض الذي
مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله
فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبا
التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص لا انه منق
بهذا الجواب اصلا على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما ايد
الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم
لان كون لفظ التصور مشتركين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين المحض الذي
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة
التصديق وادوا به معنى يقابله قطعا مع انهم يطلقون التصور على ما كان
مرادف العلم اعني الادراك مطلقا فالتصور عندهم معينان واما كلام المص فلا يقتضيه
الا ان يكون للتصور معنى واحدا متناولا للتصور فقط والتصوير مع الحكم

١٥

[illegible]

باللذليل ولا اشكال في تعريف البديهي في النظرى من التصديق فان البديهي منه
 كما لا يتوقف على نظر وكسب اصلا والنظرى منه ما يتوقف عليه واما التصديق
 ففي تعريفه قسميه اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظري يكون
 تصديق الحكم عليه او الحكم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهي
 كالحكم بان الماء محتاج الى النار كمكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف
 على نظري قد خل في تعريف النظرى يخرج عن تعريف البديهي فيبطل التعريف
 طرأ وعكسا والحاصل ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في
 ذاته عن نظركان بديهي اذ خلا في تعريفه لانه لو توقف في ذاته على نظري
 هو المراد ما ذكر في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة
 واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركب كما هو في كلام قوا هذا الاشكال
قوله فقول ليس كل واحد اقول ^{يريد انه ليس كل واحد من التصورات}
 بديهيها ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها
 نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيها ولا كل واحد منها
 نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري ككثير جمع بين التصورات و
 التصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فمكانه
 قال ليس جميع التصورات بديهيها ولا ما احتجنا الى نظري في تحصيل شئ من التصورات
 وهو اطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بديهيها ولا ما احتجنا في تحصيل
 شئ من التصديقات الى نظري وهو ايضا بطر **قوله** وفيه نظرا **قوله** هذا النظر
 على ظاهر هذه العبارة وان كان المراد قد فسر ما في شرح الكشف بعدم الاختيار

والا بالمرور فالمراد ان البديهي الذي يكون النسب اليها كالمركب
 نظرية وان كان ذلك كما كان في نفسه بديهيها كالمركب
 والاشكال في تعريف البديهي في النظرى من التصديق فان البديهي منه
 كما لا يتوقف على نظر وكسب اصلا والنظرى منه ما يتوقف عليه واما التصديق
 ففي تعريفه قسميه اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظري يكون
 تصديق الحكم عليه او الحكم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهي
 كالحكم بان الماء محتاج الى النار كمكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف
 على نظري قد خل في تعريف النظرى يخرج عن تعريف البديهي فيبطل التعريف
 طرأ وعكسا والحاصل ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في
 ذاته عن نظركان بديهي اذ خلا في تعريفه لانه لو توقف في ذاته على نظري
 هو المراد ما ذكر في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة
 واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركب كما هو في كلام قوا هذا الاشكال
قوله فقول ليس كل واحد اقول ^{يريد انه ليس كل واحد من التصورات}
 بديهيها ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها
 نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيها ولا كل واحد منها
 نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري ككثير جمع بين التصورات و
 التصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فمكانه
 قال ليس جميع التصورات بديهيها ولا ما احتجنا الى نظري في تحصيل شئ من التصورات
 وهو اطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بديهيها ولا ما احتجنا في تحصيل
 شئ من التصديقات الى نظري وهو ايضا بطر **قوله** وفيه نظرا **قوله** هذا النظر
 على ظاهر هذه العبارة وان كان المراد قد فسر ما في شرح الكشف بعدم الاختيار

سواء كان البديهي في نفسه بديهي ام لا فذلك غير مهم المهم ان البديهي في نفسه بديهي
 وقوله ولا اشكال في تعريف البديهي في النظرى من التصديق فان البديهي منه
 كما لا يتوقف على نظر وكسب اصلا والنظرى منه ما يتوقف عليه واما التصديق
 ففي تعريفه قسميه اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظري يكون
 تصديق الحكم عليه او الحكم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهي
 كالحكم بان الماء محتاج الى النار كمكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف
 على نظري قد خل في تعريف النظرى يخرج عن تعريف البديهي فيبطل التعريف
 طرأ وعكسا والحاصل ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في
 ذاته عن نظركان بديهي اذ خلا في تعريفه لانه لو توقف في ذاته على نظري
 هو المراد ما ذكر في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة
 واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركب كما هو في كلام قوا هذا الاشكال
قوله فقول ليس كل واحد اقول ^{يريد انه ليس كل واحد من التصورات}
 بديهيها ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها
 نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيها ولا كل واحد منها
 نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري ككثير جمع بين التصورات و
 التصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فمكانه
 قال ليس جميع التصورات بديهيها ولا ما احتجنا الى نظري في تحصيل شئ من التصورات
 وهو اطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بديهيها ولا ما احتجنا في تحصيل
 شئ من التصديقات الى نظري وهو ايضا بطر **قوله** وفيه نظرا **قوله** هذا النظر
 على ظاهر هذه العبارة وان كان المراد قد فسر ما في شرح الكشف بعدم الاختيار

[illegible]

توقف على الرصد والتقييم في القضايا التي لا يمكن حلها بالوسائل التقليدية

[illegible][illegible]

منه في المنطق بل ان كان لبيانها في التصورات يحتاج الى تفصيل في بيانها

قوله في تركيب
ان تصور حصول المبادى المقدرة
فانما يتصور حصولها في المبادى المقدرة
والاولى لان ما اوردته يتوقف على اعتبار حركته
التصديق من التصور ويزيد على ذلك
على ثابت حدوث انفس على ركونها على ركونها
في غاية الاشكال بخلاف ما ذكرناه في غاية الوضوح والبيان
عدم توقفها على ركونها على ركونها على ركونها
والتصديقات ليس نظرية في الاستدلال على ان جميعها
تقصود قدس من كل منها الخيل على ان التصديقات والتصورات مع
وهو ان جميع المصالح كرام من التصديقات والتصورات مع
في قوله البعض من كل منها الخيل على ان التصديقات والتصورات مع
تصورات باعتبار انها جميع التصديقات والتصورات مع
الاختلافات تسد ما صدر من غير ان تمام التصورات في اقسام التصديقات
فقد سدت ما صدر من غير ان تمام التصورات في اقسام التصديقات
لكل من التصورات وبيان الاولين لا يختص الا بتصديقات والتصورات مع
تلك الاقسام الثلاث والتصديقات لا تختص الا بتصديقات والتصورات مع
جميعها في التصورات والتصديقات لا تختص الا بتصديقات والتصورات مع
اعلم ان الاختلافات الثلاث تسد ما صدر من غير ان تمام التصورات في اقسام التصديقات
التصورات والتصديقات كلها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
ان يكون التصورات والتصديقات كلها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
والاخر ان يكون جميع التصديقات والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
التصورات والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة

حصول المظهر بطريق التسلسل يستلزم ان يكون تلك الامور حاصلة له في نفسه
ولو كانت متعاقبة في ازمة غير متناهية واما اذا توجه الى شخص المظهر
فلا يجب عليه لا ملاحظة ما هو مبادى قريبة له ليتمكن من النظر واما ملاحظة
المبادى البعيدة فلا ينبغي ان يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادى البعيدة
ولا فكاك الواقعة فيها ليتصور حصول المبادى القريبة له هذا والاولى ان
يقال ليس جميع التصورات والتصديقات نظرية لان بعض التصورات كصور
الحركة والبرودة وامثالهما وبعض التصديقات كالصدق بان النفي و
الاثبات لا يجتمعان لا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لنا
بلا نظر واكتساب قولي اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات اقوال
يعني ان التصورات اما ان يكون كلها بديهيا او كلها نظرية او يكون بعضها
نظريا وبعضها بديهيا وقد بطل القسمان الاولان فتعين القسم الثالث وكذا
حال التصديقات لا يخلو عن هذه الاقسام الثلاث فاندفع ما يقال من لاقسام
ثلاثة حاصلة من غير اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات
والتصديقات امورا موجودة لم يتجه ان يقال جازان لا يكون شي من التصورات
والتصديقات بديهيا ولا نظريا فان النظرى بمعنى اللابد يهيى جازان لا يكون
شي من التصورات والتصديقات بديهيا ولا لابد يهيى كبريد المعلوم فانه ليس
كاتبه ولا كاتبه لان من علم لزوم امره اخرا قولي او من الدليل على كسبه
التصديقات فانه امر محقق لا ينبغي لاحد ان يشك فيه بخلاف التصورات فان
اكتسابها لم يخل عن وصمة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى ان
بعضها زاد الدليل على وجودها والبعض الآخر كيف يحل ان تصدق بديهيا

قوله في تركيب
ان تصور حصول المبادى المقدرة
فانما يتصور حصولها في المبادى المقدرة
والاولى لان ما اوردته يتوقف على اعتبار حركته
التصديق من التصور ويزيد على ذلك
على ثابت حدوث انفس على ركونها على ركونها على ركونها
في غاية الاشكال بخلاف ما ذكرناه في غاية الوضوح والبيان
عدم توقفها على ركونها على ركونها على ركونها
والتصديقات ليس نظرية في الاستدلال على ان جميعها
تقصود قدس من كل منها الخيل على ان التصديقات والتصورات مع
وهو ان جميع المصالح كرام من التصديقات والتصورات مع
في قوله البعض من كل منها الخيل على ان التصديقات والتصورات مع
تصورات باعتبار انها جميع التصديقات والتصورات مع
الاختلافات تسد ما صدر من غير ان تمام التصورات في اقسام التصديقات
فقد سدت ما صدر من غير ان تمام التصورات في اقسام التصديقات
لكل من التصورات وبيان الاولين لا يختص الا بتصديقات والتصورات مع
تلك الاقسام الثلاث والتصديقات لا تختص الا بتصديقات والتصورات مع
جميعها في التصورات والتصديقات لا تختص الا بتصديقات والتصورات مع
اعلم ان الاختلافات الثلاث تسد ما صدر من غير ان تمام التصورات في اقسام التصديقات
التصورات والتصديقات كلها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
ان يكون التصورات والتصديقات كلها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
والاخر ان يكون جميع التصديقات والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة
التصورات والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة والتصديقات بتصديقاتها بمرتبة

٣٣

[illegible]

يكون انعاما
الاسم الاول
الاسم الثاني
الاسم الثالث
الاسم الرابع
الاسم الخامس
الاسم السادس
الاسم السابع
الاسم الثامن
الاسم التاسع
الاسم العاشر
الاسم الحادي عشر
الاسم الثاني عشر
الاسم الثالث عشر
الاسم الرابع عشر
الاسم الخامس عشر
الاسم السادس عشر
الاسم السابع عشر
الاسم الثامن عشر
الاسم التاسع عشر
الاسم العشرون

قوله انما كان
تفصيل الثاني ان كان
الشيء كان معينا
انما كان معينا
انما كان معينا

قوله انما كان
تفصيل الثاني ان كان
الشيء كان معينا
انما كان معينا
انما كان معينا

الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المذموم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال الذي
استثنى نقض التالى وكذا الاستثنائى المنفصل بديهى كاستنتاج وكثير من مباحث العكس
والتناقض بديهى فان قلت اذا كان هذا المباحث بديهية فلا حاجة الى تدعيمها
في الكتب قلت في تدعيمها في الكتب فائدتان احدهما ازالة ما عسى ان يكون
في بعضها من خفاء مخرج الى القينة وثانيهما ان يتوصل بها الى المباحث لآخر
الكسبة **قول** انما يستفاد من البعض البديهى **اقول** فان قيل استفادة
البعض الكسبي من البعض البديهى مما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك
النظر الى قانون اخر فيكون المذمور قلنا ذلك النظر ايضا بديهى فالكسبي من المنطق
مستفاد من البديهى منه بطريق بديهى فلا حاجة الى قانون اخر اصل **قول**
فالذكي في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة **اقول** قيل عليه انما
يلزم ذلك اذا قلنا كلام المعارض على ما وجهه به ولنا ان تقريره هكذا لو كان
المنطق محتاجا اليه كان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول
فلانه يستلزم لاستغنائه عن تعليله وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدال
او التسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفي الاحتياج الى
المنطق نفسه وحيث يجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بديهيا او كسبيا
يدل على تنقائه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ يصح ان يقال ليس
المنطق مما لا يحتاج اليه والا لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان فلو
ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة يفتسها بها في نفي هذا العلم سواء
احتج اليه اوله بجهل ولنا ايضا ان قد ورد في قوله ان المنطق كسبي فلا

الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المذموم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال الذي
استثنى نقض التالى وكذا الاستثنائى المنفصل بديهى كاستنتاج وكثير من مباحث العكس
والتناقض بديهى فان قلت اذا كان هذا المباحث بديهية فلا حاجة الى تدعيمها
في الكتب قلت في تدعيمها في الكتب فائدتان احدهما ازالة ما عسى ان يكون
في بعضها من خفاء مخرج الى القينة وثانيهما ان يتوصل بها الى المباحث لآخر
الكسبة **قول** انما يستفاد من البعض البديهى **اقول** فان قيل استفادة
البعض الكسبي من البعض البديهى مما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك
النظر الى قانون اخر فيكون المذمور قلنا ذلك النظر ايضا بديهى فالكسبي من المنطق
مستفاد من البديهى منه بطريق بديهى فلا حاجة الى قانون اخر اصل **قول**
فالذكي في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة **اقول** قيل عليه انما
يلزم ذلك اذا قلنا كلام المعارض على ما وجهه به ولنا ان تقريره هكذا لو كان
المنطق محتاجا اليه كان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول
فلانه يستلزم لاستغنائه عن تعليله وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدال
او التسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفي الاحتياج الى
المنطق نفسه وحيث يجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بديهيا او كسبيا
يدل على تنقائه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ يصح ان يقال ليس
المنطق مما لا يحتاج اليه والا لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان فلو
ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة يفتسها بها في نفي هذا العلم سواء
احتج اليه اوله بجهل ولنا ايضا ان قد ورد في قوله ان المنطق كسبي فلا

قوله انما كان
تفصيل الثاني ان كان
الشيء كان معينا
انما كان معينا
انما كان معينا

[illegible]

قول لا نهى المقابلة على سبيل لمنافة **اقول** يعنى ان المعارضة مقابلة
 الدليل بدليل آخر مما يسهل لا حول في ثبوت مقتضاها وما ذكرتم ليس كذلك
 قول لا يمتنع عند العقل كالبعد العلم اى لا يمتنع عند العقل تغييرا تاما ولا
 يحصل له زيادة بصيرة في الشئ ع في العلم لا ببدء العلم بان موضوعه ماذا اعنى
 التصديق بان الشئ الفلانى مثلا موضوع لهذه العلم كالتشريع اليه سابقا قول
 ولما كان موضوع المنظور خاص من مطلق الموضوع **اقول** هذا كلام القى وبياد
 منه الى الفهم ان المقصود تصبوع الموضوع فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص
 مسبوق بالعلم بالعام اذ اجتماع هذين شيان احدهما ان يكون العلم بالخاص علما بالكلية
 والآخر ان يقال ان العلم بالكلية مسبوق بالعلم بالخاص

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بما بحثنا في تصديقها لا يشك في كونها تصديقا بل في كونها غير تصديقية
التي هي انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية

كون المعلومات تصديقية
انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية

انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية
انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية

الذين او غير موجودة وكذا مطابقة لما هيات الاشياء في انفسها او غير مطابقة
لها الى غير ذلك من احوالها فلا بحث للنطق عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها فوضوح
مقيد بصحة الايصال لا يقف على ايصال ولا يصح البحث عن نفس الايصال لا يقف
ح من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الايصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية
له بحيث عنها في هذا العلم **قول** لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول
تصورها ومجهول تصديقي **قول** احوال المعلومات التصورية التي يبحث
عنها في المنطق ثلثة اقسام احدها الايصال الى مجهول تصوري اما بالكنه كما في الحد
الثام واما بالوجه ايا ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص
وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري
توقفها فيها كونه المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية و
جنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور يترك من هذه الامور فالا
يتوقف على هذا الاحوال بلا واسطة وذكر الجزئية ههنا على سبيل الاستطراد
والبحث عن هذه الاحوال في باب الكميات الخمس وثالثها ما يقف عليه الايصال
الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي بواسطة كون المعلومات التصورية
موضوعا ومجولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما احوال المعلومات التصديقية
التي يبحث عنها في المنطق ثلثة ايضا احدها الايصال الى المجهول التصديقي يقينا
او غير يقيني جازما او غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء والتمثيل
التي هي انواع الحجج وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا
وذلك في مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي

انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية
انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية

انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية
انما هي في الحقيقة تصديقية بل في كونها تصديقية بل في كونها تصديقية

[illegible]

من قبيل التصورات والمفصل القريب التصديق فهو انواع الحجج اعني القياس و
 الاستقراء والتبثيل وهي مركبة من قضايا او كليات من قبيل التصديقات **قول**
 ولا يكون علة له **اقول** اي لا يكون علة مؤثرة فيه كافيته وحصوله فانه
 المحتاج اليه ان استقل بحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدرا بالعلية كقوله
 حركة اليد على حركة المقامح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقدما
 بالطبع كقوله الواحد على الاثنين وتقدم التصديق على بالطبع على النوع
 كما بينه وما ثبت ان لهذه النوع اعني التصورات تقدمها بالطبع على النوع
 الاخر اعني التصديقات كان الاولى ان يكون المباحث المتعلقة بالاولى فقط
 في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني **قول** احديهما ان استدعاء العلة
اقول كما ان التصديق لا يستدعي تصديق الحكم عليه ولكنه حقيقة بل
 يستدعي تصديق بوجوه ما سأل كان بكنه حقيقة او بامر صادق كذلك لا
 يستدعي تصديق الحكم عليه بكنه الحقيقة بل يستدعي تصديق مطلقا اعني ان يكون
 او بوجه آخر كذلك لا يستدعي تصديق النسبة الحكمية لاجل ما سأل كان بكنه
 او لا وذلك لان الحكم احكاما يقينية نظرية او بديهيية كما مثالا تنسب الاشياء
 لخص ولا تعرف كنه حقائق الحكم عليها ولا الحكم بها ولا النسبة التي بينهما علميا
 يعني **قول** ولا **اقول** ان لو عين بالاول النسبة الحكمية وبالثاني يقينية
 النسبة وانتزعاها فاما ان ينسب الحكم في الموضعين النسبة الحكمية فيلزم ان يكون تصديق
 لامتناع الحكم من جهات متعددة وذلك لان قول الحكم ان كان معطوفا على الحكم عليه كان
 كلابه والتصديق من تصديق الحكم اي النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية في الواقع

قوله لا يكون علة مؤثرة فيه كافيته وحصوله فانه المحتاج اليه ان استقل بحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدرا بالعلية كقوله حركة اليد على حركة المقامح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقدما بالطبع كقوله الواحد على الاثنين وتقدم التصديق على بالطبع على النوع كما بينه وما ثبت ان لهذه النوع اعني التصورات تقدمها بالطبع على النوع الاخر اعني التصديقات كان الاولى ان يكون المباحث المتعلقة بالاولى فقط في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني قول احديهما ان استدعاء العلة اقول كما ان التصديق لا يستدعي تصديق الحكم عليه ولكنه حقيقة بل يستدعي تصديق بوجوه ما سأل كان بكنه حقيقة او بامر صادق كذلك لا يستدعي تصديق الحكم عليه بكنه الحقيقة بل يستدعي تصديق مطلقا اعني ان يكون او بوجه آخر كذلك لا يستدعي تصديق النسبة الحكمية لاجل ما سأل كان بكنه او لا وذلك لان الحكم احكاما يقينية نظرية او بديهيية كما مثالا تنسب الاشياء لخص ولا تعرف كنه حقائق الحكم عليها ولا الحكم بها ولا النسبة التي بينهما علميا يعني قول ولا اقول ان لو عين بالاول النسبة الحكمية وبالثاني يقينية النسبة وانتزعاها فاما ان ينسب الحكم في الموضعين النسبة الحكمية فيلزم ان يكون تصديق لامتناع الحكم من جهات متعددة وذلك لان قول الحكم ان كان معطوفا على الحكم عليه كان كلابه والتصديق من تصديق الحكم اي النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية في الواقع

٢٤

قوله لا يكون علة مؤثرة فيه كافيته وحصوله فانه المحتاج اليه ان استقل بحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدرا بالعلية كقوله حركة اليد على حركة المقامح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقدما بالطبع كقوله الواحد على الاثنين وتقدم التصديق على بالطبع على النوع كما بينه وما ثبت ان لهذه النوع اعني التصورات تقدمها بالطبع على النوع الاخر اعني التصديقات كان الاولى ان يكون المباحث المتعلقة بالاولى فقط في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني قول احديهما ان استدعاء العلة اقول كما ان التصديق لا يستدعي تصديق الحكم عليه ولكنه حقيقة بل يستدعي تصديق بوجوه ما سأل كان بكنه حقيقة او بامر صادق كذلك لا يستدعي تصديق الحكم عليه بكنه الحقيقة بل يستدعي تصديق مطلقا اعني ان يكون او بوجه آخر كذلك لا يستدعي تصديق النسبة الحكمية لاجل ما سأل كان بكنه او لا وذلك لان الحكم احكاما يقينية نظرية او بديهيية كما مثالا تنسب الاشياء لخص ولا تعرف كنه حقائق الحكم عليها ولا الحكم بها ولا النسبة التي بينهما علميا يعني قول ولا اقول ان لو عين بالاول النسبة الحكمية وبالثاني يقينية النسبة وانتزعاها فاما ان ينسب الحكم في الموضعين النسبة الحكمية فيلزم ان يكون تصديق لامتناع الحكم من جهات متعددة وذلك لان قول الحكم ان كان معطوفا على الحكم عليه كان كلابه والتصديق من تصديق الحكم اي النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية في الواقع

[illegible][illegible]

انما جعل الحكم بمعنى الايقاع اذراكا كما هو مذهب لاوائل وسماء تصوي فادعى ان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصديقات تصوي الحكم عليه وبه والتصوي الذي هو الحكم وح فلا يفتقر ما ذكره الشارح في عبارة المنص ايضا لان نقل مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فعل هذا وجب ان يري بالحكم في تلك العبارة النسبة للحكمة لا الايقاع ولا يتراجع الا لزام اجزاء التصديق عنده على اربعة واما تقرير الدافع فان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصوي الحكم عليه ولا لوجب ان يقول لا متناج الحكم من جعل احد هذين الامرين الحكم عليه وبه وتوصل الامور على معنى الامرين كما في تعريفات هذا الفن لظاهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الامرين والمدعى مركب من صور ثلاثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعى لغوا لانه داخل فيما هو المقصود ههنا من تقدم الصور على التصديق

طبعاً قول لا شغل للمنطق مرجح هو **منطقة اقول** انما اعتبر هذه الجثية لان المنطق اذا كان نحوياً ايضاً فله شغل بالالفاظ لكن لا مرجح هو منطقة بل جرح انه نحوى **قول** ولكن لما توقف فادة المعاني واستفادتها على الالفاظ **اقول** فللمنطق اذا اراد ان يعبر عن غيره بجهوى تصوي او تصديقا بقول الله والجملة فلا بد له هناك من الالفاظ ليكنه ذلك واما اذا اراد ان يحصل هو نفسه احد الجهوى لئلا باحد الطرفين فليس الالفاظ هناك امراً ضرورياً اذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسير جداً او ذلك لان النفس قد تعقبت بملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تعقل المعاني وتلاحظها تحييل الالفاظ وتثقل منها الى المعاني ولو ارادت تعقل المعاني صرفاً صعب عليها ذلك صعوبة شامخة

انما جعل الحكم بمعنى الايقاع اذراكا كما هو مذهب لاوائل وسماء تصوي فادعى ان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصديقات تصوي الحكم عليه وبه والتصوي الذي هو الحكم وح فلا يفتقر ما ذكره الشارح في عبارة المنص ايضا لان نقل مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فعل هذا وجب ان يري بالحكم في تلك العبارة النسبة للحكمة لا الايقاع ولا يتراجع الا لزام اجزاء التصديق عنده على اربعة واما تقرير الدافع فان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصوي الحكم عليه ولا لوجب ان يقول لا متناج الحكم من جعل احد هذين الامرين الحكم عليه وبه وتوصل الامور على معنى الامرين كما في تعريفات هذا الفن لظاهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الامرين والمدعى مركب من صور ثلاثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعى لغوا لانه داخل فيما هو المقصود ههنا من تقدم الصور على التصديق

قوله انما جعل الحكم بمعنى الايقاع اذراكا كما هو مذهب لاوائل وسماء تصوي فادعى ان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصديقات تصوي الحكم عليه وبه والتصوي الذي هو الحكم وح فلا يفتقر ما ذكره الشارح في عبارة المنص ايضا لان نقل مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فعل هذا وجب ان يري بالحكم في تلك العبارة النسبة للحكمة لا الايقاع ولا يتراجع الا لزام اجزاء التصديق عنده على اربعة واما تقرير الدافع فان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصوي الحكم عليه ولا لوجب ان يقول لا متناج الحكم من جعل احد هذين الامرين الحكم عليه وبه وتوصل الامور على معنى الامرين كما في تعريفات هذا الفن لظاهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الامرين والمدعى مركب من صور ثلاثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعى لغوا لانه داخل فيما هو المقصود ههنا من تقدم الصور على التصديق

[illegible]

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الحسين بن علي بن الحسين
ابن علي بن الحسين
ابن علي بن الحسين

[illegible]

من خروج الحجج فانه لا يستقيم خروج كل اهل البيت من جهة واحدة ^{١٥} بل يخرج بعضي انبياء في سنة ولا يخرج مره اخرى

میرزا حسن بیگ الیرد علی المصطفی المذکور اع
۱۵۱۰

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وحيث انما تارة ما تارة نيت
السكنة والالتصام الى الماضي والمضارع
والامور النجوى وغير ذلك ١٢
شكرا كما يكون الافعال لنا فقه
الماضي من الافعال ١٢
التي هي نيت لانه لا يلزم الفرق بين تلك الافعال لان نيت تلك الافعال لا تارة
اذ كان منها بدون انضمام الفاعل معها الا فاعل تلك اي اجعل والارها
فالقول يكون هندس رتبه تحت الحروف واما كونها وجوبه
بالاولى ففهم ١٢
الزبان كالكلمات التي تارة تسماها ١٢
فقد التيسر على ثبوت اخبارها بالاسما تارة ١٢
اي ثبوت انسابها على ثبوت اخبارها بالاسما تارة ١٢
ثم اي التيسر ان الافعال تارة قبل الاربعة
سائر الاربعة واربعة قبل الاربعة
قبل تسماها بها ١٢
مفسر

ولا ان يكون محكوما عليه فلا يكون محكوما عليه ولا به اصلا فالفعل انما
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك

واما باعتبار مجيء معناه فلا يكون محكوما عليه ولا به اصلا فالفعل انما
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك

اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك

اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك
 اعتبارا من حيث انه حادث في البصر وهو كونه في البصر في ذلك

عن

[illegible]

يقين ان عدم الفصل وان لم يكن مقبولا باعتبار نفسه كونه
الزليا وجها صلا لكنه مقبول باعتبار استمراره في الاستبقاء
والاستمراره عاقل تجسيم العبد بغير اعتبار الاستمراره في الاستبقاء
الفصل فالملوك بالام احداث الفصل والمطلوب بان ي
استمراريه المقدم عام قوله بما عدا استمراريه يعني استمراره
والثباته مقبولة وان لم يكن متوقفا على ملاط
بالتي حقيقة هو استمرار المقدم لا العبد
فقط وقوله جعل اشارة الى

٤٢

فان قلت طلب شي من غير طلب
الفعل في نفسه لا يتعلق به كقولك
سوان ان الشاح جعله من حيث الصدق حيث ان
الفهم غير متناول كما سيجي في تقديم النجى طلب
تؤيد وقوت بقوله وايضا المطلوب لا يستفهم
لا يفهم الذي هو فعل الشك كقولك والمطهر الغير سوار كما في قوله
بأنه لما في الامر النجى طلبا ثانيا او باعتبار كفا في امر المتكلمين
تؤيد على ما في علمي ان يقول ان العدم ليس مقدورا والمطلوب
بأنه كيف تا مع قوله مع عدمه او مقارنته في قوله كونه مطلوبا في
وإنها مطلوبة لأن كونه مطلوبا من غير قوله على أنها غير علمي
من يقول ان العلم مفقود باعتبار كونه مطلوبا من غير قوله على أنها غير علمي
لأنه ليس عليه العلم مفقود باعتبار كونه مطلوب من غير قوله على أنها غير علمي
من ان المطلوب من العلم

اقول ذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلب بالهوى ليس هو علم الفعل كما
 هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمرا كالذل الى الابد فلا يكون مقدما للعبء
 ولا حاصل بل يتجسس به بل المطلب هو كنه النفس عن الفعل وحرث يشارك الهوى الامر في
 ان المطلب بهما هو الفعل لا ان المطلوب بالهوى فعل مخصوص هو الكنه عن فعل
 فروع يمكن ادراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يقيد الامران بطلب
 فعل غير كنه كما فعله بعضهم وذهب جماعة اخرى من هؤلاء الى ان المطلوب بالهوى هو علم
 الفعل وهو مقدّم للعبء باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول
 بغيره عدمه وله ان لا يفعل فيستمر **قولهم** ولو اريدنا اقول جعل الشرح
 في شيء اعظم طلب الفعل لانه جعله متبادرا واطل الفهم وطلب غيره اعنى
 الفعل وطلب تركه وقد عرفت ان الاستفهام ايضيدل على طلب الفعل و
 لا والمطلب من الغير اما فعله فقط على راي واما فعله مع عدمه على راي
 ليس المطلوب بالا استفهام هو العدم فتعين ان يكون هو الفعل اذ مقدّم
 الاتفاق اذ كوني ان يقال الاستثناء اذ ادل على طلب الفعل دلالة وضعية
 ان يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه
 استفهام واما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج او عدم حصوله فيه
 واما مع الاستعلاء امر الخ والثاني مع الاستعلاء فمجرى واما قيد الاستفهام
 فانه لا يعترض بخو علمي وفهمي فان المقصود هنا حصول التعليم ولتفهم
 امر لكن خصوصية الفعل اقتضت تخصيصا اثره في الذهن هذا ما انفق

بإذن الله تعالى

[illegible][illegible]

المساكين ومنهم الغرض من كل واحد من هذه النعمان على يد مسكن الغرض من كل واحد من هذه النعمان على يد مسكن الغرض من كل واحد من هذه النعمان على يد مسكن

[illegible]

[illegible]

قوله الصالح اي

قوله الغنية

قوله الغنى

قوله الغنى

قوله الغنى

قوله الغنى

قوله الغنى

لأن دالة القول على الصالح لان يقال على كثرين التزام دالة التزام ليست

معبرة في التعريفات لا نقول لمزيد بالقول على كثرين في تعريفات الكليات الا الصالح

يقال على كثرين اذ لو اريد به للمقول بالفعل يخرج عن تعريف الكليات مفهومات كليه

ليس لها اود موجودة في الخارج ولا في الذهن فانه لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية

فيكون القول على كثرين بمعنى الكلي فيغني عنه قولنا فالتخصيص بالنوع الخارجى الخ

اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة ولا حقيقة لا الموجودات الخارجية

فيلزم التخصيص النوع الخارجى قطعاً قلت ما هو سؤال عن ماهية وهي اعم من ان

تكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجى مع وجوب الخصا

الكلي في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها كالعنفاء

مثلاً لا كيد درج في غير النوع قطعاً فلما خرج عنه لم يخص الكلي لاقسام الخمسة

بما افاده بقوله ان لو اريد به للمقول بالفعل يخرج عن تعريف الكليات مفهومات كليه

ليس لها اود موجودة في الخارج ولا في الذهن فانه لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية

فيكون القول على كثرين بمعنى الكلي فيغني عنه قولنا فالتخصيص بالنوع الخارجى الخ

اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة ولا حقيقة لا الموجودات الخارجية

فيلزم التخصيص النوع الخارجى قطعاً قلت ما هو سؤال عن ماهية وهي اعم من ان

تكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجى مع وجوب الخصا

الكلي في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها كالعنفاء

مثلاً لا كيد درج في غير النوع قطعاً فلما خرج عنه لم يخص الكلي لاقسام الخمسة

يجوز ان يقال العبرة في الكلي ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان

ما سبق من مفهومات الكلي تباين الوجود والعدم والممكن والمنع وسبب ان تقسم الكلي

٤٢

بما سبق من مفهومات الكلي تباين الوجود والعدم والممكن والمنع وسبب ان تقسم الكلي

حسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام ثلث المقصود الاصل معرفة احوال الموجودات اذ

لا كمال يعتد به في معرفة احوال الموجودات لان قواعد الفن شاملة لجميع المفومات

معدومة كانت لها موجودة ممكنة كانت او مستعنة وللمقصود الاصل من

هذا الفن ان نستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقة وقد شغل في

معرفة المفومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج اليها

في معرفة احوال الموجودات الحقيقة ولذلك قبل كونها الاعتبارية لم تجلت

الحكمة قولاً وبين نوع آخر اقول وهذا القدر اعني كون الجزء عام المشكك

الاصح اي قوله الغنى

قوله الغنى

بما سبق من مفهومات الكلي تباين الوجود والعدم والممكن والمنع وسبب ان تقسم الكلي

حسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام ثلث المقصود الاصل معرفة احوال الموجودات اذ

لا كمال يعتد به في معرفة احوال الموجودات لان قواعد الفن شاملة لجميع المفومات

معدومة كانت لها موجودة ممكنة كانت او مستعنة وللمقصود الاصل من

هذا الفن ان نستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقة وقد شغل في

معرفة المفومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج اليها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فَيُكُونُ لَهُ فَرْدٌ أَوْ أَمَّا تَامُ الشَّرَكِ فَلَا يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ إِذْ لَا يَكُونُ الشَّيْءُ فَرْدًا
لِنَفْسِهِ بَلْ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا النَّوَاعِ فَيَكُونُ لَهُ فَرْدٌ وَاحِدٌ فَيَكُونُ حُضْرًا وَجِيئًا
تَقَرُّ الْكَلَامُ هَكَذَا اجْزَاءُ الْمَاهِيَةِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ مَرُ الشَّرَكِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ نَوَاعٍ قَامَ
الْأَنْوَاعِ الْمَبَائِثَةِ لَهَا أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ الْحُجْثُ وَالنَّاتِي أَمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ نَوَاعٍ آخَرٍ مَبَائِثَ لَهَا فَيَكُونُ فَضْلًا لِمَاهِيَةِ عَيْنِهَا عَنِ جَمِيعِ الْمَبَائِثِ
أَمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ نَوَاعٍ آخَرٍ مَبَائِثَ لَهَا وَحْدًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَامَ
الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا لَأَنَّهُ خِلَافُ الْمُقَدَّرِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَامَ الشَّرَكُ
فَهَذَا قَامَ مُشْتَرَكًا هُوَ بَعْضُهُ وَجُزْءُهُ فَهَذَا الْبَعْضُ مَا لَا يَكُونُ مُشْتَرَكًا
الْمُشْتَرَكِ وَبَيْنَ نَوَاعٍ مَبَائِثَ لَهُ أَوْ يَكُونُ مُشْتَرَكًا فَالْأَوَّلُ يَكُونُ عَيْنًا تَامًا الشَّرَكِ
عَنِ جَمِيعِ الْمَاهِيَاتِ الْمَبَائِثَةِ لَهُ فَيَكُونُ فَضْلًا لِحُجْثِ الْمَاهِيَةِ الَّتِي هُوَ قَامَ الشَّرَكُ

لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون حصل
 نفس الكلام هكذا جزء الماهية اما ان يكون مشترك بينهما وبين نوعه
 الانواع المبينة لها او لا الاول هو الجنس والثاني اما ان يكون مشترك
 بينهما وبين نوع آخر مبائن لها فيكون فصلا لهما هية غير الها جميع الماهيات
 اما ان يكون مشترك بينهما وبين نوع آخر مبائن لها لا يجوز ان يكون تمام
 المشترك بينهما لا خلافا للمقدور بل لابد ان يكون بعضا من تمام المشترك
 فذاك تمام مشترك هو بعضه وجزؤه فخذ البعض ما ان يكون مشترك بين
 المشترك وبين نوع مبائن له او يكون مشترك فالاول يكون غير تمام المشترك
 عن جميع الماهيات المبينة له فيكون فصلا للماهية التي هو تمام المشترك
 يكون فصلا لهما هية في الجملة والثاني اعني ما يكون مشترك بين تمام المشترك
 بين نوع ما مبائن له لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع
 المبائن تمام المشترك ولا لكان جنسا داخلا في القسم الاول لان ذلك النوع
 ان الماهية ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فهنا تمام
 مشترك آخر لا يجوز ان يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي
 باذاء تمام المشترك مبائن له فلو وجد فيه لكان محمولا عليه لان
 كلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون مبائن له فاندفع بذلك كون تمام المشترك
 بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٨٠

الغبار

[illegible]

[illegible]

قوله ان كل كليتين يتحقق بينهما النسب الا ربع على معناه يعني ان كليتين مضمونان
فيهما ما يتباين وكليتان اخرا بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين مطلقا
الاقسام الاربعة واما الكل والجزى فلا يوجد فيهما الا قسمان فقط وفي
الجزئين لا قسم واحد فلو قال المضمونان متساويان الى اخره التقسيم لربما
يؤهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما قال
الكليتان علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك ولا كان التحصيل لغوا
فان قلت قد علم ما ذكره عدم جريان النسب الا ربع فيهما لكن لم يعلم ما ذا
فيهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي القات على ان
المقصود الاصل معرفة احوال نسب الكليات بعضها الى بعض **قول**
فانهما لا يكونان لامتباينين **اقول** فان قلت هذا الضاحك وهذا

الكتاب جزئين متصادقان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار
اليه بهذا الضاحك يزيد امثلا وهذا الكتاب عمر فهذا جزئين متباينين
وان كان المشار اليه بهما يزيد امثلا فليس هنا الا جزئ حقيقة واحد هو ان زيد
لكن اعتبر مع تارة اتصافه بالضحك واخرى اتصافه بالكاتب وبذلك لم
الجزئ الحقيقة تعدد احقيقيا ولم يتغير تغيرا احقيقيا بل هناك تعدد تغيرا بحسب اعتبار
والكلام في الجزئين المتباينين تغيرا احقيقيا كما هو التبادر من العبارة لا في جزئ واحد
له اعتبارات متعددة ولو كان جزئ واحد بحسب الجهات ولا اعتبار جزئ متعدد
لزم ان يكون الجزئ الحقيقة كلياً وانما اذا اشرنا الى زيد بهذا الكتاب وهذا الضاحك

قوله ان كل كليتين يتحقق بينهما النسب الا ربع على معناه يعني ان كليتين مضمونان
فيهما ما يتباين وكليتان اخرا بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين مطلقا
الاقسام الاربعة واما الكل والجزى فلا يوجد فيهما الا قسمان فقط وفي
الجزئين لا قسم واحد فلو قال المضمونان متساويان الى اخره التقسيم لربما
يؤهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما قال
الكليتان علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك ولا كان التحصيل لغوا
فان قلت قد علم ما ذكره عدم جريان النسب الا ربع فيهما لكن لم يعلم ما ذا
فيهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي القات على ان
المقصود الاصل معرفة احوال نسب الكليات بعضها الى بعض **قول**
فانهما لا يكونان لامتباينين **اقول** فان قلت هذا الضاحك وهذا

٨٥

قوله ان كل كليتين يتحقق بينهما النسب الا ربع على معناه يعني ان كليتين مضمونان
فيهما ما يتباين وكليتان اخرا بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين مطلقا
الاقسام الاربعة واما الكل والجزى فلا يوجد فيهما الا قسمان فقط وفي
الجزئين لا قسم واحد فلو قال المضمونان متساويان الى اخره التقسيم لربما
يؤهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما قال
الكليتان علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك ولا كان التحصيل لغوا
فان قلت قد علم ما ذكره عدم جريان النسب الا ربع فيهما لكن لم يعلم ما ذا
فيهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي القات على ان
المقصود الاصل معرفة احوال نسب الكليات بعضها الى بعض **قول**
فانهما لا يكونان لامتباينين **اقول** فان قلت هذا الضاحك وهذا

قوله ان كل كليتين يتحقق بينهما النسب الا ربع على معناه يعني ان كليتين مضمونان
فيهما ما يتباين وكليتان اخرا بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين مطلقا
الاقسام الاربعة واما الكل والجزى فلا يوجد فيهما الا قسمان فقط وفي
الجزئين لا قسم واحد فلو قال المضمونان متساويان الى اخره التقسيم لربما
يؤهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما قال
الكليتان علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك ولا كان التحصيل لغوا
فان قلت قد علم ما ذكره عدم جريان النسب الا ربع فيهما لكن لم يعلم ما ذا
فيهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي القات على ان
المقصود الاصل معرفة احوال نسب الكليات بعضها الى بعض **قول**
فانهما لا يكونان لامتباينين **اقول** فان قلت هذا الضاحك وهذا

قوله ان كل كليتين يتحقق بينهما النسب الا ربع على معناه يعني ان كليتين مضمونان
فيهما ما يتباين وكليتان اخرا بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين مطلقا
الاقسام الاربعة واما الكل والجزى فلا يوجد فيهما الا قسمان فقط وفي
الجزئين لا قسم واحد فلو قال المضمونان متساويان الى اخره التقسيم لربما
يؤهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما قال
الكليتان علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك ولا كان التحصيل لغوا
فان قلت قد علم ما ذكره عدم جريان النسب الا ربع فيهما لكن لم يعلم ما ذا
فيهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي القات على ان
المقصود الاصل معرفة احوال نسب الكليات بعضها الى بعض **قول**
فانهما لا يكونان لامتباينين **اقول** فان قلت هذا الضاحك وهذا

وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعدية صدق
كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة فلا يكون ما نفا من فرض شيئا
بين كثيرين فلا يكون الا كلياً قطعاً وامثال هذه الاسئلة تحيلا تيعطونها عند
العامه ويفضهم بها عند الخاصة نفوا بالله من شرور انفسنا ومن سائر الاعمال
قول والا كان بعض اللا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض اللا انسان بلا ناطق
اقول اور عليه ان صدق بعض اللا انسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق
بعض اللا انسان ناطق لما سياتي من ان التسالبة العدولة المجهول امر الموجبة
المحصلة المحقق لا ترى ان صدق قولك ليس يد لا كاتيك يستلزم صدق
قولك زيد كاتيك الحق ان يكون زيد معدوماً فلا يكون كاتياً ولا كاتياً والسبب
ذلك ان لا يجازي يستلزم وجود الحكم عليه ضرورة ان ثبت مفهوم وجودي
او عدمي شئ يستلزم وجود ذلك الشئ فان قلت اذا كان الموضوع موجوداً فالسالبة
المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان كما سياتي والحال فيما نحن فيه كذلك لان
الا انسان صادق على موجودات محققة كالفرس غير قلت لك لا يجذبك نفعا
اذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في نقيض المتساويين مطلقاً فاذا لم يصدق
نقيضها على شئ اصلاً فهذا لا يتم البرهان قطعاً كنقيض الشئ والممكن العام فان
الشئ والممكن العام واجب صدقهما على مفهوم محسب لا من متهم صدق الاشئ
الا يمكن بحسبها على مفهوم من المفهومات فاذا قلت لو لم يصدق قائل كاشئ لا يمكن يصدق
نقيضه وهو بعض الاشئ ليس بلا ممكن فيكون بعض الاشئ ممكناً اتجه المنع المنة
فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم ^{سالمه وروى ١٢} الاممكن فاذا لم يصدق احداهما على شئ وجب ان

قوله والاراضع
انقبضان من ارضه لصدق عليه

الامكن والاراضع انقبضان وهو انقبض على يد
ليس بالامكن يمكن قطعا وهو المطلوب فالسألة انقبض
والوجه المحقق انقبضان وهو انقبض على يد
منقبضه او ادخل على سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
سبيل العدل او في غاية التماس على سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
صدق المكن وصدق سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
الامكن في الثاني صدق الامكن لان سبيل المكن في الاول صدق
ينبغي ان يثبت في انقبض صدق النقبضين سواء كانا في انفسه او في
ان بوجه المساواة في جانب الموضوع والممكن صدق في انقبض
الموضوعات واحدة فاذا انقبض في انفسه او في انفسه او في انفسه
على ذات واحدة فاذا انقبض في انفسه او في انفسه او في انفسه
في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه
بعض الاشياء ليس بالامكن في انفسه او في انفسه او في انفسه
فوضعت البحث في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه
الامكن والاراضع انقبضان وهو انقبض على يد
انقبضان باقتبال الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
بأن يقال لما كان انقبض الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
انقبض التماسين باقتبال الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
سألتها الطرفين والموجهة السالبة الطرفين لا يقتضي وجوب الموضوع بخلاف المصدق
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نحض البحث بما اذا كان
شاملين لجميع الاشياء هنا وخارجا فان انقبضهما يصدران على وجه واحد اما

يصدر عليه الاخر لا يرتفع النقبضان معا وهو محال بديهية فان اقر عليه النقبض
كان مكابرة غير مسموعة قلت هذا ان المفهوم ان متناقضان اذا اعتبر في انفسهما
هكذا انصرف من غير اعتبار صدقهما على شيء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء حصل
هناك قضيتان متحبتان احدهما معدولة والاخرى محصلة كقولك زيد ممكن زيد
لا يمكن ولا تناقض بينهما لان نقيض صدق المكن على شيء سلب صدقه عليه لا حده
سلبه عليه ولا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شيء من جملة المتساويين الى وجه
كيتين واطراف القضايا اعتبر فيها الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان
ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبرت صدقهما على افرادهما وكذلك اذا قلت كل
انسان لناطق فقد اعتبرت صدق اللاناطق على ذات الانسان فاذا اخذت
نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا صدق
بعض اللاناطق ليس بلاناطق لا صدق الناطق عليه لان الناطق نقيض اللاناطق
في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء في حالة اعتبار صدقه عليه
فقد اشتبهه عليك نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار الصدق
احدهما مكارا لا خافا منع متجه بلا مكابرة والمخلص ان يقال انا اخذ نقيض التماسين
باعتبار الصدق على شيء فيكون نقيضا هي سلبين هكذا اكل ما ليس بانسان فهو
ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بانسان فيحصل قضيتان متحبتان
سألتها الطرفين والموجهة السالبة الطرفين لا يقتضي وجوب الموضوع بخلاف المصدق
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نحض البحث بما اذا كان
شاملين لجميع الاشياء هنا وخارجا فان انقبضهما يصدران على وجه واحد اما

قوله والاراضع
انقبضان من ارضه لصدق عليه
الامكن والاراضع انقبضان وهو انقبض على يد
ليس بالامكن يمكن قطعا وهو المطلوب فالسألة انقبض
والوجه المحقق انقبضان وهو انقبض على يد
منقبضه او ادخل على سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
سبيل العدل او في غاية التماس على سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
صدق المكن وصدق سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
الامكن في الثاني صدق الامكن لان سبيل المكن في الاول صدق
ينبغي ان يثبت في انقبض صدق النقبضين سواء كانا في انفسه او في
ان بوجه المساواة في جانب الموضوع والممكن صدق في انقبض
الموضوعات واحدة فاذا انقبض في انفسه او في انفسه او في انفسه
على ذات واحدة فاذا انقبض في انفسه او في انفسه او في انفسه
في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه
بعض الاشياء ليس بالامكن في انفسه او في انفسه او في انفسه
فوضعت البحث في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه
الامكن والاراضع انقبضان وهو انقبض على يد
انقبضان باقتبال الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
بأن يقال لما كان انقبض الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
انقبض التماسين باقتبال الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
سألتها الطرفين والموجهة السالبة الطرفين لا يقتضي وجوب الموضوع بخلاف المصدق
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نحض البحث بما اذا كان
شاملين لجميع الاشياء هنا وخارجا فان انقبضهما يصدران على وجه واحد اما

قوله والاراضع
انقبضان من ارضه لصدق عليه
الامكن والاراضع انقبضان وهو انقبض على يد
ليس بالامكن يمكن قطعا وهو المطلوب فالسألة انقبض
والوجه المحقق انقبضان وهو انقبض على يد
منقبضه او ادخل على سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
سبيل العدل او في غاية التماس على سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
صدق المكن وصدق سبيل جعله انقبض في انفسه او اذا انقبض في
الامكن في الثاني صدق الامكن لان سبيل المكن في الاول صدق
ينبغي ان يثبت في انقبض صدق النقبضين سواء كانا في انفسه او في
ان بوجه المساواة في جانب الموضوع والممكن صدق في انقبض
الموضوعات واحدة فاذا انقبض في انفسه او في انفسه او في انفسه
على ذات واحدة فاذا انقبض في انفسه او في انفسه او في انفسه
في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه
بعض الاشياء ليس بالامكن في انفسه او في انفسه او في انفسه
فوضعت البحث في انفسه او في انفسه او في انفسه او في انفسه
الامكن والاراضع انقبضان وهو انقبض على يد
انقبضان باقتبال الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
بأن يقال لما كان انقبض الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
انقبض التماسين باقتبال الصدق في انفسه او في انفسه او في انفسه
سألتها الطرفين والموجهة السالبة الطرفين لا يقتضي وجوب الموضوع بخلاف المصدق
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نحض البحث بما اذا كان
شاملين لجميع الاشياء هنا وخارجا فان انقبضهما يصدران على وجه واحد اما

تفاضل عبادتي خالصا
يصدقان عبادتي خالصا
الاصحح المعبود له والحاصل ان مولانا عبد
القصير رحمه الله عن ثعلب بن عبد الله بن
القصير التي حصلت بعد تدبير اصل القضية
الاصحح انما هي من الاصل وحبس من
المذكور عندكم كما في قوله والاصل
الاصحح هو الذي لا يمتنع عليه في كل
الاصحح عدم الموضوع في
الاصحح

الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال
الافتقار الى ما لا يتصور في بعض الاحوال

كلية ولا يصدق عكسها مع كلكية ولا جزئية لعدم الموضوع ويؤثر في دفعه
مما ثم فان قلت عكس المقضي على هذا الطريق مما لم يقل به المص كما سياتي فكيف
يستدل به على اثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به ببيان ما لم يبين بعبارة
بان النظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولو كانت اين بعلل لنقيض في
لا استدلال بل استدلال بما يصح التمسك به عند المص ايضا واما قولك هذا بيان
بما لم يبين فحياته ان العكس المذكور قبيح من الطبع يكفيه ادنى تبينه **قوله**
تسامح اقول احب بيان المدعى كونه نقيض لا عدم مطلقا اخص مطلقا من
نقيض اخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير وتفسير للمدعى لا عينه
فهو بالحقيقة استدلال بنبوءة الحق على نبوءة المحدث وما بعده استدلال على
ولا ينبغي عليك ان المقصود تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على كل واحد
منهما على حدة فالاولى ان يجعل تفسيره له ويقال له يصدق نقيض اخص
ما صدق عليه نقيض الا من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير منه
جزء الدليل صريح **قوله** واما قيد التباين بالكل **اقول** حاصله انه لو
التباين ولو يقيد بالكل لم يلزم من تباين التباين بين نقيضين من غير ما هو من وجوه
ثبوت المدعى وهو ان ليس بين ذينك النقيضين عموم اصلا لا مطلقا ومن وجوه
ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانما يجامع العموم وجوه
لانه واحد فريده **قوله** فينبذ الاشكال **اقول** لان المدعى استثناء لعموم
وثبوت العموم في محل واحد لا كاستثناء للزوم لكونه ان ثبت العموم في محل اخر فلا يكون
لا في النقيضين بل في مطلقا **قوله** او فهو **اقول** يعني ان عكس نسبة العموم

او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه
او اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه اعلم منه وانما استدلاله في الحقيقة عدمه

[illegible]

قوله لان متعلقه
اي متعلق بشئ وهو
لا يتوقف على تحقق الغير كمنه
المتعلق بالثبوت على تحقق المصادف
بني الاستلزام على ما ذكر من ان الكلي الاضافي لا يتوقف
على بنو ابي على ما ذكر من ان الكلي الاضافي لا يتوقف
على بنو ابي على ما ذكر من ان الكلي الاضافي لا يتوقف

موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير
يكون تسمية بالحقيقة ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما لا يدرج بالفضل تحت غير
ولو قلنا الجزئي الاضافي ما امكن ان يدرجه تحت شئ كان الكلي الاضافي ما امكن

ان يدرج شئ تحت فيكون ايضا اخص من الكلي الحقيقي لكن بـ رتبة واحدة
ولا يلزم ان يقال الجزئي الاضافي ما امكن فرض انه يدرجه تحت شئ اخر حتى يلزم
ان الكلي الاضافي ما امكن فرض انه يدرج شئ تحته فيرجع الى المعنى الحقيقي كما مر
وانما لم يصح تفسير الجزئي الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للغير ان يدرج جزئي اضافي
للاسان مع امكان فرض انه يدرج تحت شئ لا يتصور ان يكون الجزئي

الكلي اضافي مفهوم ان احدهما حقيقة يقابل مفهوم الجزئي حقيقة تقابل لعدم
الملكية وليس توقف تعينه على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي
الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانها اضافي يقابل الجزئي الاضافي تقابل التضاف
الحال بين الكليين في النسبة على يد الجزئيين فالكلي الاضافي اخص من الحقيقة
كما هو الجزئي الاضافي اعني الحقيقة كما سبقت في تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه

الجزئي الاضافي والكلي الاضافي متضادان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي
الاضافي العام **اقول** وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو اخص من معنى الكلي
وهو الخاص بعينه ومعنى الكلي الاضافي هو اعم من معنى الجزئي الاضافي وهو العام
والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الاضافي بمعنى واحد ولا شك ان الخاص
والعام متضادان مشهوران كالاب والابن وان الخاص والعم متضادان حقيقة
كالبوق والنبوق والمتضادان لا ينفلان معا فلا يجوز ان يكررا احدهما في تعريف

١٣

قوله لان متعلقه اي متعلق بشئ وهو لا يتوقف على تحقق الغير كمنه المتعلق بالثبوت على تحقق المصادف بني الاستلزام على ما ذكر من ان الكلي الاضافي لا يتوقف على بنو ابي على ما ذكر من ان الكلي الاضافي لا يتوقف على بنو ابي على ما ذكر من ان الكلي الاضافي لا يتوقف
موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير يكون تسمية بالحقيقة ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما لا يدرج بالفضل تحت غير ولو قلنا الجزئي الاضافي ما امكن ان يدرجه تحت شئ كان الكلي الاضافي ما امكن
ان يدرج شئ تحت فيكون ايضا اخص من الكلي الحقيقي لكن بـ رتبة واحدة ولا يلزم ان يقال الجزئي الاضافي ما امكن فرض انه يدرجه تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكلي الاضافي ما امكن فرض انه يدرج شئ تحته فيرجع الى المعنى الحقيقي كما مر
وانما لم يصح تفسير الجزئي الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للغير ان يدرج جزئي اضافي للاسان مع امكان فرض انه يدرج تحت شئ لا يتصور ان يكون الجزئي الكلي اضافي مفهوم ان احدهما حقيقة يقابل مفهوم الجزئي حقيقة تقابل لعدم الملكية وليس توقف تعينه على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت
وثانها اضافي يقابل الجزئي الاضافي تقابل التضاف الحال بين الكليين في النسبة على يد الجزئيين فالكلي الاضافي اخص من الحقيقة كما هو الجزئي الاضافي اعني الحقيقة كما سبقت في تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه الجزئي الاضافي والكلي الاضافي متضادان لان معنى الجزئي الاضافي هو اخص من معنى الكلي وهو الخاص بعينه ومعنى الكلي الاضافي هو اعم من معنى الجزئي الاضافي وهو العام والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الاضافي بمعنى واحد ولا شك ان الخاص والعام متضادان مشهوران كالاب والابن وان الخاص والعم متضادان حقيقة كالبوق والنبوق والمتضادان لا ينفلان معا فلا يجوز ان يكررا احدهما في تعريف
الجزئي الاضافي ومعنى الكلي الاضافي العام **اقول** وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو اخص من معنى الكلي وهو الخاص بعينه ومعنى الكلي الاضافي هو اعم من معنى الجزئي الاضافي وهو العام والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الاضافي بمعنى واحد ولا شك ان الخاص والعام متضادان مشهوران كالاب والابن وان الخاص والعم متضادان حقيقة كالبوق والنبوق والمتضادان لا ينفلان معا فلا يجوز ان يكررا احدهما في تعريف
الجزئي الاضافي ومعنى الكلي الاضافي العام **اقول** وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو اخص من معنى الكلي وهو الخاص بعينه ومعنى الكلي الاضافي هو اعم من معنى الجزئي الاضافي وهو العام والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الاضافي بمعنى واحد ولا شك ان الخاص والعام متضادان مشهوران كالاب والابن وان الخاص والعم متضادان حقيقة كالبوق والنبوق والمتضادان لا ينفلان معا فلا يجوز ان يكررا احدهما في تعريف

فقد كماله من حيث قال الفيلسوف
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها

وليس من شأن ان كان التقسيم من احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها

اقول اي ان الله المخصوص المقدسة لا يفهمه فانه كل احوال اجيب عن هذا النقص
بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجد
الذي هو الواجب لوجود الذات ان يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا
يعقل الا بوجه كلية منحصرة في شخص واحد بان معنى الجزئي ما كان بحيث لا يحصل
في الذهن منع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع الخوازم يريد وابنه كونه
مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكن
حصوله والجزئية الحقيقية بهذا المعنى تصيد على الواجب كما لا يخفى وايضا لمعنى
الحصول في الذهن هو كونه ذاته لذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية
قوله يمتنع ان يكون كليا **اقول** قد ظهر مما ذكره النسبة بين الجزئين بما ذكر
النسبة بين الكليتين واما النسبة بين الجزئي الحقيقية وبين كل واحد من الكليتين
فالمباشرة لان الجزئي يمنع والكلي لا يمنع واما النسبة بين الجزئي لاضافته
وبين كل واحد منهما فالعزم من وجه لصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقة
بدونها وصدقها بدونها وفي انفسها كالتشابه وتصادق الكليات على الكليات
للتوسطه **قوله** لان نوعيته انما هي بالنظر في حقيقة واحدة **اقول** اي
نوعية هذا النوع نسبة وازافة بينه وبين افرادة فليس يعتبر فيها الاحقيقة
افراده ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقة واما اللو
الاخر اضافة فلا بد في نوعيته من انه راجع مع نوع آخر تحت جنس
فيكون مضاعفا له وبيان ذلك ان الجنس كان تمام الماهية المشتركة بين
ماهييتين مختلفتين في الحقيقة ومثوقا عليهما في جواب ما هو لا شك ان كل

من المفهومات على هو الاطلاق عموم قوله وان كان
من مواضع ما جاء في ان سائر الكليات والجزئية
السلب لا يجاب واقفا وان سائر الكليات والجزئية
وانما من المواضع انما هي في ان سائر الكليات والجزئية
المفهوم بهذا الجزئية وانما هي في ان سائر الكليات والجزئية
والماضي وعندها انما يتصف بها الشئ بعد حصوله في الذهن
قوله بحيث لا يحصل وان كان المفروض محال ولا يلزم في ذلك
في الجزئية والكليات او عدما جلا في حقيقة الجزئية
على تقدير حصوله في الذهن لان الحصول يجوز ان لا يكون مستقرا
على ما يدعى على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستقرا
على ما يدعى على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستقرا
على ما يدعى على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستقرا

٩٥

في انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها

قدرة الانسان على الحيوان والنبات
فما لم يزل في الانسان الذي هو جنس
اعني لا يشترط في الانسان الذي هو جنس
او ما بهما من اختلاف في النوع
محصل انهم من نفس النوع لانهم
مع فروق من اختلاف في النوع لانهم
محصل انهم من نفس النوع لانهم
مع فروق من اختلاف في النوع لانهم

بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على نسله او على
التركي بواسطة حمل الانسان عليه **ما اقول** وذلك لان الحيوان ماله ليس انساني كما لو كان
محمولا على نسله فان الحيوان الذي ليس بالانسان لا يحمل عليه اصلا **قولي** فباختصار
الاولية في القول يخرج الصنف من الحد **قولي** هذا القيد وان اخرج الصنف
عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالتقياس لان الجنس لا يعبده فيكتم ان لا يكون
الانسان نوعا للجسم ولا الجسم للجسم مع انه انما يسمى نوعا لا نوعا لكونه
لكل واحد من الانواع التي فوق وايضا النوع لما كان مضاهيا للجنس فاذا اعتبر
النوع القول لا ولو فلا يرد من اعتبار في الجنس ايضا والا لم يكن مضاهيا له فيكتم
ان لا يكون الا جنسا لبعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالتقياس ايضا
فلا يكون ان يترك قيد الاولية ويخرج الصنف بقية اخرى يقال النوع الاضافي
كله مقول في جوابه يقال عليه وعلى غيره الجنس فجاوب ما هو **قولي**
ولا لكان النوع الحقيقي جنسا **قولي** وذلك لان النوع الحقيقي لما كان

الماهية بجميع افرادها فلو فرضنا ان فوقه كل ما اخر هو ايضا تمام ماهية جميع افرادها
لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالتقياس الى كل فرد من افرادها ولا لكان الكل الذي
تحتاه المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على ما انه على حقيقة افراد فلا يكون
لوعا حقيقيا بل صنفها هذا خلف فبين ان يكون فوقه تمام الماهية اما
المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانه محال
ان الانسان لما كان تمام ماهية فرد من افرادها فلو فرضنا ان الحيوان مثلا
كذلك لو جعل ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فيكتم
ان تمام الماهية تحصر فرد من افرادها

فانما الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا
لكن ان يكون الجنس تمام ماهية الفرد
فانما الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا
لكن ان يكون الجنس تمام ماهية الفرد
فانما الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا
لكن ان يكون الجنس تمام ماهية الفرد

الحيوان جنسا لان الانسان مقدم عليه فلا يرد ان يكون الجنس
بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على نسله او على
التركي بواسطة حمل الانسان عليه **ما اقول** وذلك لان الحيوان ماله ليس انساني كما لو كان
محمولا على نسله فان الحيوان الذي ليس بالانسان لا يحمل عليه اصلا **قولي** فباختصار
الاولية في القول يخرج الصنف من الحد **قولي** هذا القيد وان اخرج الصنف
عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالتقياس لان الجنس لا يعبده فيكتم ان لا يكون
الانسان نوعا للجسم ولا الجسم للجسم مع انه انما يسمى نوعا لا نوعا لكونه
لكل واحد من الانواع التي فوق وايضا النوع لما كان مضاهيا للجنس فاذا اعتبر
النوع القول لا ولو فلا يرد من اعتبار في الجنس ايضا والا لم يكن مضاهيا له فيكتم
ان لا يكون الا جنسا لبعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالتقياس ايضا
فلا يكون ان يترك قيد الاولية ويخرج الصنف بقية اخرى يقال النوع الاضافي
كله مقول في جوابه يقال عليه وعلى غيره الجنس فجاوب ما هو **قولي**
ولا لكان النوع الحقيقي جنسا **قولي** وذلك لان النوع الحقيقي لما كان

انما هو جنس لان الانسان مقدم عليه فلا يرد ان يكون الجنس
بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على نسله او على
التركي بواسطة حمل الانسان عليه **ما اقول** وذلك لان الحيوان ماله ليس انساني كما لو كان
محمولا على نسله فان الحيوان الذي ليس بالانسان لا يحمل عليه اصلا **قولي** فباختصار
الاولية في القول يخرج الصنف من الحد **قولي** هذا القيد وان اخرج الصنف
عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالتقياس لان الجنس لا يعبده فيكتم ان لا يكون
الانسان نوعا للجسم ولا الجسم للجسم مع انه انما يسمى نوعا لا نوعا لكونه
لكل واحد من الانواع التي فوق وايضا النوع لما كان مضاهيا للجنس فاذا اعتبر
النوع القول لا ولو فلا يرد من اعتبار في الجنس ايضا والا لم يكن مضاهيا له فيكتم
ان لا يكون الا جنسا لبعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالتقياس ايضا
فلا يكون ان يترك قيد الاولية ويخرج الصنف بقية اخرى يقال النوع الاضافي
كله مقول في جوابه يقال عليه وعلى غيره الجنس فجاوب ما هو **قولي**
ولا لكان النوع الحقيقي جنسا **قولي** وذلك لان النوع الحقيقي لما كان

[illegible]

وقد مررنا على من ان الوجود
والله تعالى قد اراد ان يكون
الوجود في ذاته مستقلا
وقد مررنا على من ان الوجود
في ذاته مستقلا
وقد مررنا على من ان الوجود
في ذاته مستقلا

فيما يوجد له مثال في الوجود ظاهر **قول** لما نبه على ان النوع معينين

اقول حاصله ان المصالح ان يبين ان النسبة بين المعينين هي العموم من وجه

لكن لما كان القيد ماعنونه ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة في اول قولهم في صورة

دعواهم من قولهم ثم بيان النسبة بينهما هي العموم من وجه فلهذا ثلثنا شيئا

احدها بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاصل وثانيها

رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللبالغة فيه حتى لا يتوهم كون

قولهم صحيحا ولو اكتفى ببيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لكان الفهم من ذلك رد

قولهم لكن ضمننا لا صريحا وثالثها رد قولهم في صورة دعواهم من قولهم

وذلك لانهم زعموا ان الاضافي اعم مطلقا وهذا القول هو الذي يقال ليس الاضافي

اعم مطلقا لوجوه الحقيقة يدق كما في الحقائق البسيطة والمصداها هو اعم من قولهم

وهو ان النسبة بينهما هي العموم مطلقا فقال ليس بينهما اعم في خصوص مطلقا واذا

ما هو اعم من قولهم بطل قولهم لان اعم لازم للاخص بطلان الادعاء مستلزما

بطلان الملزوم وانما اختار الص في رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد كانه

قال ليس شيئا منهما اعم من الآخر فضلا عن ان يكون الاضافي اعم ففعل في رد ذلك

اي من هذا القيد ماعنونه في اعم لدعوى اي تلك الدعوى التي هي اعم من هبة قولهم

وهي اي تلك الصيغة بل الدعوى التي هي اعم وقول ان ليس هذا المنفعة لا ينفع فانه

لتلك الدعوى لا عينها **قول** كما في الحقائق البسيطة **اقول** يعني الحقائق البسيطة

في تمام ما هي افرادها **قول** كالعقل والنفس **اقول** هذا اما فيكم الذين اجمعوا على ان

حده يتصل كونها بسيطين ومعك فلا بد ان يكون كل منهما تاما هي افرادة حتى نكفي

وقد مررنا على من ان الوجود
والله تعالى قد اراد ان يكون
الوجود في ذاته مستقلا
وقد مررنا على من ان الوجود
في ذاته مستقلا
وقد مررنا على من ان الوجود
في ذاته مستقلا

على البيان السابق اني لم استر ان الرد في

ذلك اشارة الى من يذهب الى ان الوجود

اعم مطلقا من وجهه اعم مطلقا من وجهه

هو المسمى بوجهه اعم مطلقا من وجهه

تلك الدعوى التي هي اعم مطلقا من وجهه

الوصفي بالشيء الذي هو اعم مطلقا من وجهه

في الاصل اخبار على ان الوجود اعم مطلقا من وجهه

لأنه في الحقيقة اعم مطلقا من وجهه

بينهما اعم مطلقا من وجهه

دون الشيء وقيل

ان الضمير يرجع الى

الرد المبدول عليه بقوله

والثانيث باعتبار ما قيل ان الضمير يرجع الى

اننا نشاهد رد قولهم ان الضمير يرجع الى

بإدنى ما يستلزم الادعاء فيها الرد في جوابات

من غير تكلف ولا ينبغي ان على جميع التوجيهات

لا يظهر لاحقا الصورة فائدة ولا تعجب

ذلك ان الكلام بلفظ الدعوى هو اعم مطلقا من وجهه

ان المراد من الدعوى هو الشيء ومعنى كون

لان المصدا واردة في صورة الدعوى حيث

ان المراد من الدعوى هو الشيء ومعنى كون
لان المصدا واردة في صورة الدعوى حيث
مقصود الاصل في الرد ان يكونا على الحقيقة
ان يبين اعم مطلقا من وجهه
تكون اعم مطلقا من وجهه
ذلك اني مع عدم كون الضمير
للفعل والنفس

[illegible]

قوله انما هو كماله
والسافل بين الشح وال
كل من اجل بين العالى والسافل
فالسافل هو من لا يتقرب الى الله تعالى
فانه اذا قرب الى الله تعالى
انما هو كماله
والسافل بين الشح وال
كل من اجل بين العالى والسافل
فالسافل هو من لا يتقرب الى الله تعالى
فانه اذا قرب الى الله تعالى

مشاركة الله السافل والعالي ماهية متلا ليس في الانسان والجوهر
فصل في مقولة الانسان ومقسمة الجسم هي قابل الابعاد الثلاثة والنامي الجسم
المتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس في الانسان وراء الجسم افضول مقول
للانسان ومقسمة الجسم هي الثلاثة لا خيرة وليس فيه ايضا وراء الجسم النامي لا
فضيلان مقومان له ومقسمان للجسم النامي هما الاخيران ليس فيه ايضا وراء الجسم
الا فصل واحد هو الناطق فانه اذا ترتب له جناس كان الله تحت الجنس العالي من كماله ومن
فصيل وهذا فلا يميز السافل عن العلي في فوقه الا بما هو فصيل مقول له فاذا فرض كونه
مشارك كما سبق بينهما فوق اصل قولهم فالقول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم
اخر اقول اعني ما يكون تصبو بطريق النظر موصلا الى تصبو الشيء وامتيازه عن جميع
سائر له وهذا القيد يفهم باعتباره ما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصبو ليس في
شارحا وكيف لا يكون معتبرا او المقصود من الفهم بيان طرق اكتساب التصبو
والنقد يتقاسم مع هذا القيد لا نقض بان تصبو المعرف يستلزم ايضا تصبو معرف
فيلتقص حد المعرف به ولا بان تصبو الماهيات يستلزم تصبو لوازمها البنية
المقترنة في كماله لا لتمام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر
لاكتساب قوله وليس المراد بتصو الشيء اخر اقول قد تبين ان تصبو الشيء
للكسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما
في غير الحد التام واما تصبو المعرف الكاسي فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنه
لان تصبو الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصبو جميع اجزائها بالكنه وان كان
غير الحد التام فجاز ان يكون بالكنه وان يكون منهم من يفهم ان الحد التام قد يحصل

۱۲ مولوی محمد ادریس الدین صاحب
 غلام الدین الیسی صاحب
 مستدام الملک علی صاحب
 مفید قند استادم ۱۲ مولوی
 فیض الدین صاحب
 نقیضه مفید وانا نقیضه
 معروضه مفید وانا معروضه
 النقض فان استقام تصور
 بعض الافعال لا حاجه الى هذا
 لا نقض بان تصور
 لا انظر ۱۲ مولانا عبدالمجید
 مولوی محمد ادریس الدین صاحب

[illegible]

وإما إذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكلية لم يلزم من
 وجوه في العقل وجوه العام فيه **قوله** وايضا شروط تحقق الخاص **قوله**
 هذا بحسب الوجوه الخارجية مسلم فأنه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام
 فيه وإما بحسب الوجوه الذهنية فلا إذا جاز أن يعقل الخاص ولا يعقل
 العام كما مر ف**قوله** فأنه إذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المفرد
 عليه المعروف صدق كل ما يصدق عليه المعروف لم يصدق عليه المفرد **قوله**
 وذلك لأن الموجبة الكلية الثانية عكس النقيض الموجبة الكلية الأولى على طريق
 المتقدم **قوله** وبالعكس **قوله** وذلك لأن الأولى ايضا عكس نقيض الثانية
 طريقهم فكل واحدة منهما مستقلة للأخرى وفائدة **قوله** وبالعكس
 اللزوم من الطرقات الأخرى ثبت الملازمة الكلية التي ادعاها بقوله وهو
 ملازم للكلية الثانية **قوله** وهو لا شماله على الذاتيات مانع عن دخول
 الأعيان الأجنبية فيه **قوله** وذلك لأن في ذاتيات كل شيء مانع
 ويميزة عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة شماله على الذاتيات
 الميزة ما فاعند دخول اعتبار الحد في فيه وكذا الحد الناقص كرفي الذي
 للمميز فيكون مانعا عن دخول الأعيان فيه والقصص بيان لمناسبة بين
 الاصطلاح في اللغوي فلا يرد أن الاسم ايضا فيه منع عن دخول الأعيان
 فيه فينبغي أن يسمى حدا واعلم أن أرباب المعنى والاصول يستعملون الحد
 بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفل عن اختلاف الاصطلاحين
 واعلم ايضا أن الحقائق الموجودة بتعسر على اطلاع على ذاتياتها والتميز بها

[illegible]

[illegible]

بالتأنيت والاحتياط
المولى الثاني هو الذي قد اطلع على
الاطلاع على التأنيت او على الاحتياط
الحجود بالتأنيت او الاحتياط في نظر
الافضل والافضل في النظر ايضا هو المولى عبد
الافضل والافضل في النظر ايضا هو المولى عبد
تؤدو ونداد في النظر ايضا هو المولى عبد
مؤدو ونداد في النظر ايضا هو المولى عبد
في باب التبرعات التي هي المقصودة فلو لم يكن
باب التبرعات التي هي المقصودة فلو لم يكن
الكلية التي يتوقف عليها التبرعات فلو لم يكن
عماد الدين ج. مؤدو ونداد في النظر ايضا هو المولى عبد
يكن به فضل او غيره فلو لم يكن
سنة

[illegible]

قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
من عدم فانه لا يمكن ان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
فان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
من عدم فانه لا يمكن ان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
فان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
وايضاً قد يكون لا يخلو عن الشيء بما هو عرضي لم يطلبوا وان كان هذا الاطلاق
عليه دون الاطلاق عليه بل هو ان لا يكون فان نقول الشيء قد يكون بوجوه متفقا

بعضه اكل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة بهم
ناقض كنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل
حده ناقص لكن اكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة

حده ناقص هو اكل من المركب من العرض العام والفصل واما قول فلا حاجة
الى انضمام الخاصة اليه فيرفع بان التميز الحاصل فيه مما مع اقوى من
التميز الحاصل بالفصل وحده فلا اريد هذه التميز الا قولاً احتج به الى صفة الخاصة

الى الفصل في تعريف الحركة بما ليس بسكون فانها في مرتبة واحدة من
العلم والجعل في كل حركة والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة
عن طالسكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يحصل السكون عبارة عن جميع علم

الحركة ولا يمكن السكون اخف من الحركة كما مساويها فاذا امتنع تعريف الشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما لا يخفى من اولي
ويصح وراي صوابه في ذلك لظهوره في نفسه واذا ايراد المرتبة على

واحدة استلزم له ورهناك فلا الشئ في مرتبة متضمنة ونسب الادى الضمير
اذ في له في الجهل بل هو تقدم الشئ على نفسه بهيتين وفي المضمر ان يتكنا فحشر
ففي السكون استلزم له في نفسه من المركبات وانما سمي عناصر

الاربعة اسطقسات لانها اصول المركبات من الجملات
والا ان في السكون استلزم له في نفسه من المركبات وانما سمي عناصر
ففي السكون استلزم له في نفسه من المركبات وانما سمي عناصر
الاربعة اسطقسات لانها اصول المركبات من الجملات

قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
من عدم فانه لا يمكن ان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
فان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
من عدم فانه لا يمكن ان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
فان يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

102

العدم والمملكة فيكون
السكون في بيان الالعدم في
الشيء بالاساوية في تعريف الكلام في بيان السكون
العمل الواقع في التعريف الكلام في بيان السكون
الشيء بالاساوية في تعريف الكلام في بيان السكون
العمل الواقع في التعريف الكلام في بيان السكون
الشيء بالاساوية في تعريف الكلام في بيان السكون
العمل الواقع في التعريف الكلام في بيان السكون



لا اكناف ابيهم مطلوب ما في الجنة فهو من تقديس
 بالاقسام انما نوتيه كمن تصليد انا قديم
 الا ولى الله عباد المص على انه لم يقص
 من المقتدره لانه قاسم ان نوتيه مع انها
 مذكوره فيها ايضا ١٢ موكو ابو ودرم
 قوله لان المستبرخه التقية لانه لم يقص
 بالصدق والكتب و الالبيان فانها
 تخص نيل القام والوجو ايام قاتلو
 من ان القضا اذا دار بين الاكابر
 والجيد زجمل على الجيد ١٢ موكو
 عبيد الجيد ١٢ موكو

قوله لا يثبت بها
من الحكم الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
ان الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
قوله لا يثبت بها
من الحكم الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
ان الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و

لا يثبت بها الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
الحكم به فهما اعني الحكم عليه وبه يثبت المادة للقضية والحكم الذي
يرتبط احدهما بالآخر بمنزلة الصديق والخلل القضية هي بطلان صحتها
والفكك اجزاها المادية بعضها من بعض **قوله** وليس هو الدال على النسبة
السلبية **اقول** كمال ليس لفرق النسبة الايجابية التي دل عليها لفظة هو مجموعها
يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا للحكم به بالحكم عليه
بالنسبة السلبية **قوله** طريق او عكس الجرا **اقول** فقهرت الشرطية على مطر
لدخل غير المحر فيه وتعريف التحليل غير منعكس كجرح بعض المحل عن
فأولى ان يحذف قيد الخلل **اقول** هذا القيد ذكره صاحب الشفاء ومن
تابعه ولاولى تركه وحل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل بالفتوى كما ذكره ومن
انصرف من نفسه عن كل حلية يمكن ان يغير عن طريقها مع ملاحظة لا يتباين
بمفرد من ان الشرطية لا يمكن فيها ذلك **قوله** فلما رجع بعض الحكمي المذكور على
اقول وهو لما زيد عالم بزيادة في ليس بعالم وقولنا الشمس طالعت في النهار
جود **قوله** فلان الخلل القضية امانة تركيبها **اقول** لان المركب ما يخلل
اجزائه الموجود في ما عرفت من التحليل هو بطلان الصديق فلا يتبقى له الاجزاء الماد
ثم ان اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبرت فيها حكمها ايضا
او امتزاعا وما اعترف في ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعت او
النسبة بين طريق لم يتصل بطريق آخر بان يصير حكما عليه وبه فالمتجر القضية
عن الحكم لم يمكن جعلها جرح قضية اخرى فاذا حذف ادوات الشرط والجزاء

بالاجسام نفس على ذلك قوله بمنزلة الصورة
سبح توبه والخلل هو بطلان صورة القضية
ان في الصحاح خللت العقدة احدها على فاجات
ولا يخفى ان الصورة في القضية تشابه العقدة
على الشيء الظاهر في اختصاص القضية المتبادر
وان ما ذكره في شرح تكملة السبيل ههنا كان
اموكو الجود في تركيب لا يتجزى واما على
سبح ليس هو جيب الايجابية فلا يكون والاعلى
رفع بالوضع وجهان المجموع من حيث
المجموع يدل على وضع النسبة
التي يكون رابطا
للمادة المادية
قوله لا يثبت بها
من الحكم الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
ان الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و



للمادة المادية
قوله لا يثبت بها
من الحكم الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
ان الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و

اصلا اموكو
بمفرد من ان الشرطية لا يمكن فيها ذلك
قوله لا يثبت بها
من الحكم الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و
ان الحكم كانه يحتمل الصديق والكذب الحكم كانه يحتمل عليه و

موسیٰ قوسہ مہاراجہ
الحکیم بابا
احمد فرید
سکونت الحکیم

ان يكونا مفردين بالفعل وبالفق او لا وان شئت قلت كل واحد منهما
اما ان يكونا مشتقا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا فكان ^{ان} قال القاضية
ان اخذت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالفعل ملحوظة تفصيلا
فيكون قضية بالفعل القريبة من الفعل فيصير التقسيم بهذا الوجه ايضا واعلم ان
الشرطية لا يكون في شيء من طرفيها الحكم بل فوضه هذا في المتصلة تطاهروا ما في
فاما في فرض الحكم اذا لو حيطر في المتصلة لا لزوم لها وان قولك هذا العقد ازوج
واما في قوة قولك ان كان هذا العقد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا
على هذا القياس اعاده قول ^{المتصلة} والمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او
صدقها ^{القول} فالمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بانصال تحقق قضية بتحقيق
قضية اخرى فان اكفى بمطلو هذه الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد لا فلا
يكون لزوما سميت متصلة لزومية او يكون اتفاقا سميت متصلة اتفاقية و
المتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزوما او اتفاقا
والمقتضية الموجبة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في التحقيق ولاستقاء معا
احدهما فان اكفى بمطلو التنافي سميت منفصلة مطلقة وان قيد التنافي يكون ذاتيا
سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة
التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتفاق اما مطلقا او مقيدا بالاتفاق وسير عليك
تفاصيل هذه المتصلة والمنفصلة في حاشية الشرطية ^{القول} ومفهوم ما تراه من طراحي
تصدق على الموجبة تصديق على السالبة ^{القول} لان مفهوم السالبة لاصطلاحها هو
يكون طرفاها مفردين اما بالفعل وبالفق وهذا المفهوم كما يصدق على يده قائم
ان يكونا مفردين بالفعل وبالفق او لا وان شئت قلت كل واحد منهما
اما ان يكونا مشتقا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا فكان ^{ان} قال القاضية
ان اخذت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالفعل ملحوظة تفصيلا
فيكون قضية بالفعل القريبة من الفعل فيصير التقسيم بهذا الوجه ايضا واعلم ان
الشرطية لا يكون في شيء من طرفيها الحكم بل فوضه هذا في المتصلة تطاهروا ما في
فاما في فرض الحكم اذا لو حيطر في المتصلة لا لزوم لها وان قولك هذا العقد ازوج
واما في قوة قولك ان كان هذا العقد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا
على هذا القياس اعاده قول ^{المتصلة} والمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او
صدقها ^{القول} فالمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بانصال تحقق قضية بتحقيق
قضية اخرى فان اكفى بمطلو هذه الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد لا فلا
يكون لزوما سميت متصلة لزومية او يكون اتفاقا سميت متصلة اتفاقية و
المتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزوما او اتفاقا
والمقتضية الموجبة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في التحقيق ولاستقاء معا
احدهما فان اكفى بمطلو التنافي سميت منفصلة مطلقة وان قيد التنافي يكون ذاتيا
سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة
التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتفاق اما مطلقا او مقيدا بالاتفاق وسير عليك
تفاصيل هذه المتصلة والمنفصلة في حاشية الشرطية ^{القول} ومفهوم ما تراه من طراحي
تصدق على الموجبة تصديق على السالبة ^{القول} لان مفهوم السالبة لاصطلاحها هو
يكون طرفاها مفردين اما بالفعل وبالفق وهذا المفهوم كما يصدق على يده قائم

على زيد ليس بقاتم بلافافوت وكذلك الحان في معنى المتصلة والمنفصلة
اصطلاحا بل تقوى اطلاق الشريعة على المتصلة ايضا بحسب المفهوم
الاصطلاحى كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشريعة بحسب اللغة
المنفصلة ظاهرا وقد يتفق ههنا قول ليس اجراء هذه الاسامى على السوالب
اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب اللغة وليس كذلك بل اجراء
هذه الاسامى عليهما معا بحسب المفهوم الاصطلاحى قطعاً فلا يظهر في
العبارة ان يقال ليس اطلاق هذه الاسامى على هذه القضايا بحسب
معنى اللغة قولاً وما في السوالب فليشابهها ايها الاطراف اقول
قد يتفق ههنا في العبارة انهم يطلقوا هذه الاسامى على الموجبات ولا يتفق
المعاني اللغوية فيها ثم نقلوا منها الى السوالب لمشايتها للموجبات في الاطراف والظاهر
انهم نقلوا هذه الاسامى الى المعاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على
وجوب المناسبة في بعض افراد هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذه القادة
من المناسبة كافية في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل من قول
واما ذكر اقسام الشريعة فيها فبما مضى في قول الاقسام الاولى هي
الحلية والشرعية واما ذكر الموجبة والنسالة الحلية على سبيل التبعية كما
مفهوم الحلية اما ينضبط بذكرها او لا ذكر المتصلة والمنفصلة فهنا
لا بهما حقيقتان مختلفتان مندرجتان تحت الشريعة فلا يتحصل مفهومها
لا بهما واعتبر في المتصلة لايجاز السلب لذكرنا في الحلية وذكر في منفصلة لكونها
المختلفة لينضبط واشير الى ايجاب السلب في جميعها لما ذكرنا واعلم ان النفس

[illegible]

قوله بساطة الحكم
ان جعل البساطة على كل وجه
من الحكمية من اجزاء الاربعة فوجوه
الاشياء من زيادة هي كون اشياء
لا يقربها ان يكون الحكم على وجه
الحكمه عليه وبسبب كون الحكمه
الايضا ١٢ موقوف على اجزاء الحكمه
اجزاءها لا يدخل اجزاء الحكمه في المقصود
انما يقع خبر المشتبه ولا يحتاج الى
الاجزاء ١٣ موقوف على اجزاء الحكمه
اجزاءها لا يدخل اجزاء الحكمه في المقصود
انما يقع خبر المشتبه ولا يحتاج الى

القضية الى احلية والشرطية محصنة واما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة
فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة
بين القضيتين لا يمكن ان تكون بحال احدهما على الاخرى بل لا بد ان يكون
هناك نسبة غير المحل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير المحل منحصرة
في الاتصال ولا انفصال المحل ان تكون بوجه آخر فهذه القسمة استقرائية
تجربية في الغالب ومنعار واللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف القضا
قوله واما قد مر على الشرطيات بساطتها **اقول** فان احلية وان كانت
مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس الى تكون
اقل اجزاء منها ولا يعني ان احلية بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد مر
ان اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل يعني ان احلية اذا كانت قضية بالقوة
القريبة من الفعل الى مطلق تفاصيل اجزائها التي هي من الحكم تكون جزءا
منها فيكون تمامها جزءا منها فاستحق بذلك تقديمها على غيرها على ما بحث
الشرطيات **قوله** ويسمى موضوعا **اقول** هذا يتناول المبدأ والفاعل الضال
زيد افي قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد قائل او ذو
في الزمان الماضي **قوله** والحاصل ان اجزاء احلية العلة **اقول** هي الحكم عليه
وبه والنسبة بينهما ووقوعها اول وقوعها وهذه الالفة معلومة وادراك التلذذ
منها قبل التصرف التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح ودر الكاخير اعني
وقوع النسبة اول وقوعها هو المسمى بالتصديق الذي شأنه ان يكتسب بالحق
ويسمى هذا الادراك **قوله** وقد يسمى هذا المدرك علة وقوع النسبة ولا

١١٣

قوله بساطة الحكم
ان جعل البساطة على كل وجه
من الحكمية من اجزاء الاربعة فوجوه
الاشياء من زيادة هي كون اشياء
لا يقربها ان يكون الحكم على وجه
الحكمه عليه وبسبب كون الحكمه
الايضا ١٢ موقوف على اجزاء الحكمه
اجزاءها لا يدخل اجزاء الحكمه في المقصود
انما يقع خبر المشتبه ولا يحتاج الى
الاجزاء ١٣ موقوف على اجزاء الحكمه
اجزاءها لا يدخل اجزاء الحكمه في المقصود
انما يقع خبر المشتبه ولا يحتاج الى

قوله بساطة الحكم
ان جعل البساطة على كل وجه
من الحكمية من اجزاء الاربعة فوجوه
الاشياء من زيادة هي كون اشياء
لا يقربها ان يكون الحكم على وجه
الحكمه عليه وبسبب كون الحكمه
الايضا ١٢ موقوف على اجزاء الحكمه
اجزاءها لا يدخل اجزاء الحكمه في المقصود
انما يقع خبر المشتبه ولا يحتاج الى
الاجزاء ١٣ موقوف على اجزاء الحكمه
اجزاءها لا يدخل اجزاء الحكمه في المقصود
انما يقع خبر المشتبه ولا يحتاج الى

المصديقات أيضا قوانين منطقية

بسم الله الرحمن الرحيم

من حيث انه
بفهوم الموضوع على معنى
الامر يكون كذا اي بوجوده بالفعل في
على معنى ان العقل يصفه اي الموضوع
ان معنى الاتصاف بالفعل يكون كذا اي على
الموضوع ان يتغير بالفعل في عند
الذي يكون لذات الموضوع بالفعل
وجوده بالفعل في عند
كذا اي ينشأ في كذا اي
في الحكم ولا يدخل الموضوع في
الموافق للعقل والرومي وهو المعنى
يتغير العقل اتصافه وادناه ان
لديه مكان اتصافه ويطرفه بالفعل
في الحكم المذكور في ج ١٢

القاضين
 المفردات أو الترتيب
 البان فلان فلان
 ما يصدق على القضية
 ان الحكمي صحيحا على
 وفي الاخرى على الحقيقة
 الحكم ما يصدق على
 يتحقق من القضية
 فانه بالعموم
 صدق عليه اعتبار الشخص
 على وجهه
 العادى
 ١٢ مولى
 على وجهه

قلت اذا
افقت القضية على
بين موجب التوالى فلو كان الفرق
ذكرت القضية الحقيقية فان فرق بينها وبين التوالى
عقليا مالا ان الموجبة منها ليست على التوالى
وكذا ان التالى مع ان الفرق بينها وبين التوالى
لا يعدم اقتضائه امر مقدر فيما بينهم باى وجوه
القضية الحقيقية^٢ او لوى ابو جابر
قلت الاجاب بقضية وجود الموضوع الخ
واجب ايضا بان الاجاب يقتضى وجود
الموضوع بمعنى ان يجب ان يوجد الموضوع
مقتضا ومقدرا واما فى الذهن شى كى يكون فردا
للذهن حسب نفس الامر ويمكن ان يصعد الذهن
عما د السلب لا يقتضى ذلك فالكون
لا فى الذهن ولا فى
بحكم عليه

[illegible]

بجسدها وتحققها في الواقع لا بحسب ما على شيء فان ذلك مخصوص بالمفرد
وما في حكمه **قوله** والفرق بين المعينين **اقول** حاصله ان الشرط اذا
اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة العمل الى ما اوسلها بالقياس ذات الموضوع
لنحو ما مع وصفه فانظروا انما هو بالقياس الى مجموع اللفظ وصف اذا اعتبرت مادام
الوصف كان الوصف هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة لا جزء مما نسب اليه
الضرورة ولا لم اعتبرا للوصف صريحا فيخرج مما نسب اليه اللفظ ضرورة
ويصير المعينان نسبة العمل ضرورة لتجميع ذات الموضوع مع وصفه فجميع
اوقافا وصفه وكافا لا اعتبارا للظرف ههنا فمعين انه اذا اعتبر ما دام الوصف
كان ضرورة نسبة العمل الى ذات الموضوع فقط وحين ان لو يكن الوصف الذي
له مدخل في تحقق الضرورة ضروري بالذات الموضوع ^{الذات التي} حال شقي له كالكفاية
صداقت المشروطه بشرط الوصف في مادام الوصف كان ضروريا له
زمان شقي له صداقت المشروطه بالمعينين معا كقولك كل مضعف في وقت
مادام منخسف اسواء اريد منه بشرط كون منخسفا او مادام منخسفا بلا اعتبار
الاشتراط بناء على ان الخسوف ضروري للقمر في وقت معين وهو وقت خيلو
الارض بينه وبين الشمس فان نسبت الاظلام الى مجموع ذات القمر وصفه لا خسفا
كان ضروريا له وان نسبت الى ذات القمر كان ايضا ضروريا له في وقت لا خسفا
لان القمر في ذلك الوقت يستحيل وجهاه بلا الخسوف على ما زعموا
فذا ذات القمر مستلزم للمجموع من حيث انه ووصف الخسوف
وهذا المجموع مستلزم للاظلام ومستلزم المستلزم مستلزم

172

الوقت
استخدام الفضا
ميجين
بالا
الشارح
العم
صدق
في
جوان
الموع

ما هو صحيح ومعتبر قولهم ويصدق الوقية كما في المثال المذكور أقول

يعني قول كل قمر منقصة وقت حياته الارض فان كانها ليس ضروريها بحسب وصف القمية
ولادتها بحسب فلا يصدق كل قمر منقصة مادام قول ^{الحي} قول وما اذا فسرناها بالضرر
مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخضر من الوقتية مطلقا قول وذلك

لأن الضرورة المعتبرة في المشروطة الخاصة بالقياس في انات الموضوع
في زمان الوصف ذلك وقت معين فصدق الضرورة الوقتية هناك ايضا
بالقياس الى الذات في وقت معين كلما قادت المشروطة الخاصة بالعين المذكور
صدق الوقتية ويصدق الوقتية في المثال المذكور بدو المشروطة الخاصة
فيكون الوقتية اعم منها مطلقا واما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فيمكن فيها
بدو الوقتية كما في مثال الكفاية في المشروطة الخاصة بالوصف في المثال المذكور

[illegible]

قوله بملقة بينهما يجب ذلك أقول إذا اعتبر في الحكم بالانصال كون الانصال
بملقة فالمتمصل لزومية وأن اعتبر كون الانصال فالتصل اتفاقية وأن لم يعتبر
شي منهما فالتصل مطلقة كما مر من كلامي في الإشارة إلى ذلك قوله بل يجوز صدق التماس
قوله يعني التماس إذا كان صادقا في نفس الأمر فهو صادق مع جميع الأمور الصادقة

[illegible]

لم يقل ان لا يمنع جمع في الصديق على ذات واحد بل قال منع اجمع المقصود في المنفصلة
 انما هو بحسب الوجوه لا الحمل وقد يكون بين مفهومين منافات في وجود في محل
 واحد كالسوق والبياض فان عذرت غمها بمثل قولك اما ان يكون السوق حيا
 في هذا المحل او يكون البياض حيا فيه كانت القضية منفصلة وان عذرت
 منها بمثل قولك الموحى في هذا المحل اما سوقا واما بياضا كانت القضية حلية
 شبهة بالمنفصلة وبالحجة كما ان الحليم قد تشارك المنفصلة فيما هو حاصل المعنى
 وماله كما في قولك طلوع الشمس من الشرق والوجود النهار ولا بد ان تكون مخالفة لها
 صريح المفهوم منها كذلك الحلية قد تشارك المنفصلة في محصل المعنى وماله
 وان كان المفهوم الصحيح متغاير فيهما والمناقاة قد تعتبر في القضايا وهي المنفصلات

للعلاقة فيها واشباها متمم كذبها عن صادقين وعن مقدم كاذب تالي صادق
قوله في الحجة الحقيقة تصدق صادق وكذا قول الحق الحقيقة العنادية
 وجب فيها من جزئين متمم صدقها او كذبها معانجان كون تركيبها من قضيتين
 او مستقضتين الكون هذا العلم اذ هو والاذ هو وثقلها العلم اذ هو ووافي ملائقة الجمع
 مثال للعنادية التي تركيبها من قضيتين ١٢ مثال للعنادية التي ١٣

النادية الحرة

تتركب من قضية وما هو اخص من نقضها كقولك هذا الشيء اما شجر اما حجر
فان كل واحد من الشجر والحجر اخص من نقض الآخر والمائة الخلو العنادية
لما وجب تركيبها من جزئين يتمتع كدبهما فقط وجب ان يكون تركيبها من
قضية وما هو اخص من نقضها كقولك هذا الشيء اما لا شجر واما لا حجر فان كلا
منهما اعم من نقض الآخر هذا اذا اخذنا بالبعد لا اخص اما اذا اعتبرنا
بالمعنى الاخر فيصدق كل واحد منهما بما يتركب منه الحقيقة
وهي الاوضاع التي يحصل المقدمات بسبب قترانه بالامور الممكنة الاجتماعية
معه اراد بالاوضاع الاحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور
الممكنة الاجتماعية معه فان كون انسانية زيد بمقارنة قيامه واقوعه او طلوع
الشمس ليس غير ذلك احواله حاصلة لها من اجتماعها مع هذا الامور الممكنة
الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل حالة بالقياس الى الآخر
وهو كونهما معا له مقدارنا اياه وانما اعتبر امكن الاجتماع مع المقدم
دون امكن تلك الامور وانفسها لان تلك الامور ربما كانت تمنع في
نفسها من كونها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت
كلما كان يد حارا كان جسا معناه ان الجسمانية لازمة لحرارته على
جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حرارته لكونه ناهقا مع ان
كون زيد نامقا ليس ممكنا في نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع حارة
وقد يفسر في كونه اجتماع الاوضاع الحاصلة من كون الممكن الاجتماع مع المقدم

[illegible][illegible]

فإن كان لا يتصل
 فليس بها ولا يتصل
 الذين من كرا لا وضاع إلى
 النسخ المذكورة ١٢ روح تتركها
 كانت قضايها ويجوز في ذواتها الممتنع
 من قول الشارع شكل كونه قائما أو قاعدا
 فأنها لا يتحقق إلا إذا كانت منفردة كالقيام والاعتد
 الاجتماع قضايها يصبح جعلها كبرى العباس
 أو قضايها لا يصح من غير أن وليستنا من غير
 حاله مع بذل أن وليستنا من غير
 روح وجوز لولد وبوانه قد يكون التنازل
 مع كمال الموت بينهما كونه قائما أو قاعدا
 فلا يحتاج إلى الاستثناء عبارة عن القابات
 قوله فلهذا الحالات عبارة عن القابات
 ينفع بأقل من الماد شل كونه مقارنا كونه
 أو قاعدا أو كونه في العبرة أو كونه في الوجود
 مع الظاهر في العبرة أو كونه في الوجود
 قوله روح ظاهر في المقصود وذلك لأنه
 الشارع روح ظاهر في المقصود وذلك لأنه
 إذا فرض المقدم على وضع التالى
 لزوم التالى كان أحد الأمرين باخذا
 معه فيكون مستلزما له توطأ لوجب استلزام
 المقدم لما يقيد به فان لم يكن مستلزما
 إلى ذاته لكان مأذورا فليس مستلزما
 لا حاجة إلى دعوى الاستلزام
 فان عدم الاستلزام

١٣٣

بالتأنيح الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فإذا قلنا كل
 كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا
 وكل انسان ناطق اعني كونه ناطقا بعد وضعا من اوضاع المقدم حاصلا
 من امر ممكن للاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارع لم يلفظ
 اليه لأن فهمه بعيد ولا حاجة اليه لأن لا موقف الممكن للاجتماع مع
 المقدم سواء كانت قضايها أو غيرها تحصل للمقدم باعتبارها حالات
 هي كونه مقارنا لهذه الاشياء أو لذات الشئ أو لغيرها وهذه الحالات
 مغايرة لتلك الامور كما ان ضرب زيد على ابيض مبدء الضاربة زيدو
 مضربية عمرها ووضعان مغايران للضرب فالاوضاع هي الحالات
 الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يندفع ما قيل
 من ان كونه زيد قائما أو قاعدا أو كونه الشمس طالعة أو كونه السماء هادئة
 ليست اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة للاجتماع مع المقدم بل امور لا موقفة
 للمقدم فالمثال الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما في قوله فان المقدم اذا فرض شئ من
 هذين الوضعين استلزم عدم التالى او عدلنوم التالى اقول لا ظهر في العبارة ان يقال
 قول المقدم على شئ من هذين الوضعين يستلزم التالى ام على تقدير اجتماع عدم التالى
 مع فلا في الاستلزام التام لان عدم التالى مع مجتمعا مع المزموم وهو ما على تقدير
 عدلنوم التالى فظاهر قوله لما كانت الشرطية من كونه في القضية ما حلية
 قد عرفنا الحلية بتكوين المفردات وما هو حكم المفردات فان الشرطية بتكوين
 فادع ما يقوى من تكوين الشرطية تركيبها من حليتين واذا تركبت من غير الحلية

فإن كان لا يتصل
 فليس بها ولا يتصل
 الذين من كرا لا وضاع إلى
 النسخ المذكورة ١٢ روح تتركها
 كانت قضايها ويجوز في ذواتها الممتنع
 من قول الشارع شكل كونه قائما أو قاعدا
 فأنها لا يتحقق إلا إذا كانت منفردة كالقيام والاعتد
 الاجتماع قضايها يصبح جعلها كبرى العباس
 أو قضايها لا يصح من غير أن وليستنا من غير
 حاله مع بذل أن وليستنا من غير
 روح وجوز لولد وبوانه قد يكون التنازل
 مع كمال الموت بينهما كونه قائما أو قاعدا
 فلا يحتاج إلى الاستثناء عبارة عن القابات
 قوله فلهذا الحالات عبارة عن القابات
 ينفع بأقل من الماد شل كونه مقارنا كونه
 أو قاعدا أو كونه في العبرة أو كونه في الوجود
 مع الظاهر في العبرة أو كونه في الوجود
 قوله روح ظاهر في المقصود وذلك لأنه
 الشارع روح ظاهر في المقصود وذلك لأنه
 إذا فرض المقدم على وضع التالى
 لزوم التالى كان أحد الأمرين باخذا
 معه فيكون مستلزما له توطأ لوجب استلزام
 المقدم لما يقيد به فان لم يكن مستلزما
 إلى ذاته لكان مأذورا فليس مستلزما
 لا حاجة إلى دعوى الاستلزام
 فان عدم الاستلزام

فوقان تحت التناقض
 قد يجري في المفردات
 حاصل الامر ان
 لا يجري مع الازدواج
 واخرات القضايا
 لا يوجب عن سوال
 لان الكلام في
 بها في القياسات
 لا يوجب عن سوال
 الصاوق ١٢
 لا بد للتناقض
 حيث لم يقيد
 في تحققه
 في الجهة في
 وليس هو
 منها وان لم
 وجب التحقيق
 عبد الحكيم
 في المفردات
 من احكام
 مفردات
 الامرين
 فيضان
 والمرجع
 التناقض
 منها في
 في جميع
 سيأتي
 قبل تخصيص
 بالاهل
 المندرجة
 ذلك الموضوع
 المحل
 ان يقال
 من غير
 ان رجوع

فلا بد ان تخل يا اخرها الى الحملات المخلدة الى المفردات اذ لو لم تخل اخرا الشرطية او
 جزء جزئها الى الحملات لم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالحملة باجزاء الشرطية او جزء
 جزءها وهكذا الى ان ينتهي **قوله** وهو اختلاف القضيتين **اقول** فان قلت التناقض
 قد يجري في المفردات واطراف القضايا احكاما في مباحث النسب الاربع من نقضي
 المتساويين وغيرها وكما سيأتي في عكس التقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا
 قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها واما تناقض المفردات
 الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقابلة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف
 التناقض **ههنا قول** ذكره القداماء ليحقق التناقض **اقول** يعني لا بد
 منها في التناقض ان لا تكون كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة
 في جميع القضايا الموجهة ومن اختلاف في المكية في القضايا المحصورة كما
 سيأتي **قوله** فان وحدة الموضوع ينكح فيها وحدة الشرطية **اقول**
 قبل تخصيص بعض احوالات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها
 بالاهل **المرجع** وحدة المحل تحكم فان القضية اذا عكست صارت لوحدات
 المندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة المحل لصيرورة
 ذلك الموضوع ضمما في لعكس صارت لوحدات المندرجة في وحدة
 المحل هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحل موضوعا فالصواب
 ان يقال هذه الواحدات مندرجة في وحدات الموضوع والمحل مطلقا
 من غير تقييد وهذا الحق لا ان المحض كانه راعى ما هو الظاهر من
 ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والتجزء الى وحدة الموضوع

لا بد للتناقض
 حيث لم يقيد
 في تحققه
 في الجهة في
 وليس هو
 منها وان لم
 وجب التحقيق
 عبد الحكيم
 في المفردات
 من احكام
 مفردات
 الامرين
 فيضان
 والمرجع
 التناقض
 منها في
 في جميع
 سيأتي
 قبل تخصيص
 بالاهل
 المندرجة
 ذلك الموضوع
 المحل
 ان يقال
 من غير
 ان رجوع



اجل كون كل من اركان
 احدا من اركان
 اي المظنون ان التناقض
 في عبارة عن
 الاول ويقال لهما انسانية كالانثى والذكر
 والجدد والابوة والبنوة والقبالة
 وتفرع كون التناقض من النسب المتكررة
 على كل من الرفع والموضوع قضيتين
 عدم كونه مناسبا على تقدير كون الشيء
 لا يتبادر
 بل يكون على تقدير التناقض
 النسب المتكررة فان كون الشيء
 رفعاً لا يتبادر على تقدير كون الشيء
 لا يتبادر
 بل يكون على تقدير التناقض
 النسب المتكررة فان كون الشيء
 رفعاً لا يتبادر على تقدير كون الشيء

فلا بد ان تخل يا اخرها الى الحملات المخلدة الى المفردات اذ لو لم تخل اخرا الشرطية او
 جزء جزئها الى الحملات لم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالحملة باجزاء الشرطية او جزء
 جزءها وهكذا الى ان ينتهي **قوله** وهو اختلاف القضيتين **اقول** فان قلت التناقض
 قد يجري في المفردات واطراف القضايا احكاما في مباحث النسب الاربع من نقضي
 المتساويين وغيرها وكما سيأتي في عكس التقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا
 قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها واما تناقض المفردات
 الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقابلة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف
 التناقض **ههنا قول** ذكره القداماء ليحقق التناقض **اقول** يعني لا بد
 منها في التناقض ان لا تكون كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة
 في جميع القضايا الموجهة ومن اختلاف في المكية في القضايا المحصورة كما
 سيأتي **قوله** فان وحدة الموضوع ينكح فيها وحدة الشرطية **اقول**
 قبل تخصيص بعض احوالات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها
 بالاهل **المرجع** وحدة المحل تحكم فان القضية اذا عكست صارت لوحدات
 المندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة المحل لصيرورة
 ذلك الموضوع ضمما في لعكس صارت لوحدات المندرجة في وحدة
 المحل هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحل موضوعا فالصواب
 ان يقال هذه الواحدات مندرجة في وحدات الموضوع والمحل مطلقا
 من غير تقييد وهذا الحق لا ان المحض كانه راعى ما هو الظاهر من
 ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والتجزء الى وحدة الموضوع

من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في أصل السؤال الأول انه لا يعتبر
 الاختلاف في الكمية ولو اعتد به في الموضوع مع انه معن من اختلاف
 واجاب انه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد اسواء فقلت انه اعتبار امر خارج
 فلم يطل ما ذكرت من ان الظاهر في احكام القضاء لا الى مضمونها
 او قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبار امر خارج
 ومع اعتبار الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط اختلاف في الكمية
 في تناقض الجريئات اجاب بان اعتبار الاتحاد في الضمان دون خصوص الذات
 وقد بينا ان حاصل السؤال الثاني انه اعتبروا واحدة الموضوع فكيف
 يعتبر اختلاف في الكمية فانه يجب عدم الاتحاد في الموضوع اذا
 يصير الموضوع في احدى القضيتين اجمع وفي الاخرى البعض وعلى
 هذا قولنا انما لا حاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قولك كيف يشترط
 اختلاف في الكمية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني وهو المطابق
 ببارته وهو المنقول عن الشارح **قوله** اعلموا ان نقيض كل شيء رفع
اقول فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه لايجاب وليس لايجاب رفع
 السلب وان كان مستلزامه بل السلب رفع لايجاب فلو ان يقال رفع
 كل شيء نقيضه لا ان يرفع بالرفع ما هو عم من الرفع حقيقة او ما مستلزمه
 فيظهر صدق قوله نقيض كل شيء رفعه **قوله** نقيض
 الضرورية المطلقة الممكنة آه **اقول** الامكان العام

من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في أصل السؤال الأول انه لا يعتبر
 الاختلاف في الكمية ولو اعتد به في الموضوع مع انه معن من اختلاف
 واجاب انه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد اسواء فقلت انه اعتبار امر خارج
 فلم يطل ما ذكرت من ان الظاهر في احكام القضاء لا الى مضمونها
 او قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبار امر خارج
 ومع اعتبار الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط اختلاف في الكمية
 في تناقض الجريئات اجاب بان اعتبار الاتحاد في الضمان دون خصوص الذات
 وقد بينا ان حاصل السؤال الثاني انه اعتبروا واحدة الموضوع فكيف
 يعتبر اختلاف في الكمية فانه يجب عدم الاتحاد في الموضوع اذا
 يصير الموضوع في احدى القضيتين اجمع وفي الاخرى البعض وعلى
 هذا قولنا انما لا حاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قولك كيف يشترط
 اختلاف في الكمية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني وهو المطابق
 ببارته وهو المنقول عن الشارح **قوله** اعلموا ان نقيض كل شيء رفع
اقول فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه لايجاب وليس لايجاب رفع
 السلب وان كان مستلزامه بل السلب رفع لايجاب فلو ان يقال رفع
 كل شيء نقيضه لا ان يرفع بالرفع ما هو عم من الرفع حقيقة او ما مستلزمه
 فيظهر صدق قوله نقيض كل شيء رفعه **قوله** نقيض
 الضرورية المطلقة الممكنة آه **اقول** الامكان العام

لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد
 لا يتبادر الى احد

والكان

الحنية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الامة في انما ليست لقيض
 العرفية حقيقة بحسب الحق بل هو كرامة مساوية لنقيض العرفية واما بحسب الكمية
 فليس ثمة نقيض حقيقة كما عرفت **قولهم** علت ان نقيض الوجوبية اللاحقة
 اما اللاحقة للخالفه او الامة الموافقة **اقول** ولما تحققت ان الوجوبية
 الاضروية لم تكن من مطلقة عامة موافقة كمال حصل لقيضه في الكيف ومكنت مخالفة
 له وان نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض الممكنة المخالفة
 الضرورية الموافقة فقيض الوجوبية الاضروية اما الدائمة المخالفة
 او الضرورية الموافقة وعلى هذا فيقيض الشرطية الخاصة اما الحنية الممكنة
 المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض العرفية الخاصة اما الحنية المطلقة المخالفة
 او اللاحقة للموافقة ونقيض الوقية اما الممكنة الوقية وهي باسلفها الضرورية
 الوقية ولا بد ان تكون مخالفة للاحصل في الكيف واما الدائمة الموافقة و
 نقيض للتشترية اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورية المنشترية وتكون
 مخالفة للاحصل والدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة
 او الضرورية الموافقة فحصل ههنا قضيتان بسيطتان هما نقيض الجزمين كاولين
 من الوقية والمنشترية اعلى الوقية المطلقة والمنشترية المطلقة وليس ثمة
 من هذه الاربع من القضايا المشهوره فثبتت قضايا بسيطة غير مشهوره
 هذه الاربع والحنية الممكنة والحنية المطلقة **قولهم** العكس المستوفى
 كما ان العكس المستوفى يطلق على المعنى المصداق المذكور وهو تبديل الجزم
 الاول من القضية بتالي والثاني بالاول كذلك يطلق على القضية
 في العكس المستوفى

بالصفة والاشارة الى الصلوات
 من القبول في معنى الصلوات
 فليس نقض العكس من كماله نظريا بينهما اذا لا يخل
 على وندف للمعنيين على اوسع دواعي
 مستويا لا مستوية وموافقة مع الاواني
 الطرفين بخلاف على النقيض فقال
 استوى الدمار والخشبة وقيل لا طريق
 ان يكون في ذلك ولا وجوب في ذلك
 بالشيء على اللاحقة في الجزمين في القسم
 مع قوله في تبديل الجزمين في القسم
 لمؤلفه كانت او مقبولة فقولهم
 بقبول الجزمين
 الى كل جزمين ان ساء
 للمعنيين ليس له معنى التبديل
 ان يصير الجزمين موضوعا بان ثمة
 الجمعية والمعارض لا يرد في تقدير الجزمين
 على الموضوع اذ ليس فيه تبديل
 مبولي عبد الحكيم جزمه السد فثبتت في القضية
 الجزم الاول والاحد تبديل في القضية
 المقولة اصالة وكرها تبديلا في القضية
 المانعة ذكر الجزمين اصالة والمؤدعية
 اذ تبديل اللاحقة في الجزمين
 بقية المساني اعرج حكايا
 على القضية الجامعة بالتبديل في
 اشارة الى ان كمال المعنيين
 استلزاما في الاول من
 بانسبة الى ان في وندف
 من الجزمين في وندف
 على المعنى الاول بطريق
 استلزاما في وندف
 من الجزمين في وندف
 على المعنى الاول بطريق
 استلزاما في وندف

للاحقة
 من الجزمين في وندف
 على المعنى الاول بطريق
 استلزاما في وندف

[illegible]

اشباهها بغيرها في السالبة
والعكس لان تقويض العامة موجبة كلية وادراك
الخبرية المطلقة العامة موجبة مهي الا
ومكسها جنسية مطلقة موجبة مطلقا
والاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة
عامة او اسكيب في بعض اوقات الدلائل
لا ياتي في القبول في بعض اوقات
الوصف ١٢٠٠٠ روح تودد وخصص
من تقويض النما صديق قبل لا يات
البيان لان المثبت بطريق العكس
جزرا لا دل منها كما اعترف به جيسر
تكون المعرفة العامة اخذت من اجنبية المكنة
والملققة الذين مما تقضي
العاشرين سواركا
تقضي

فمنهم من لا يدينون
والملتقة بالدين مما تقضي
القوانين سواء كانت
قوانيناً أو

[illegible]

في قوة الموجبة المحصلة لان سلب السلب
 لا يغير الايجاب في نفس الامر بل يغير
 الاعتبار فلا حاجة الى تقييد قولهم
 السالبة لا تقضي وجود الموضوع بما عدا
 ذلك لان الايجاب المحمول لان ذلك فيها
 غير محتمل ووجه قوله هذا في قوله اي ذكره
 الشارح بقوله قال قلت اخرون ١٢
 بان ذلك العكس على تقدير

كل ما ليس هو ليس حرج وجه تسالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقضاء وجود
 الموضوع فاذا لم يصدق العكس صدق ليس بعض ما ليس ليس حرج فكان معناه
 سلب سلب حرج عن بعض وصدق عليه سلب سلب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض
 حرج وبقوله دليل فالسالبة المعدولة المحمولى وان كانت اعترضت على حجة المحصلة لكن
 السالبة السالبة المحمولى ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على
 انعكاس الموجبة الكلية كقضاها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة
 جزئية لا يتناهى على انعكاس الموجبة الكلية كقضاها ولذلك اكتمل في الرد على القدر حرج في
 دليل انعكاس الموجبة الكلية كقضاها فانه قد حرج في الالباب مع هذا
 قلتم في انعكاس الحيليات واما القدر حرج في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال
 لان ان تنقضاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان
 اللزوم باقيا على تقدير تنقضاء اللازم وهو ممنوع لو لايجب ان يكون انتفاء
 اللازم امرا محالا في نفسه فاذا فرض واقع العالمين اللزوم معه فان الحرج جاز
 الاستلزام المحال **قوله** يعني ناخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول
اقول اي من العكس نقضنا له اي ما في عبارة المتن بهذه المعنى دون ان
 يقول ناخذ نقض الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول من العكس كالمقصود
 الاول للجعل هو المبتداء الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي
 يراد به الوصف ففهوم عبارة المصطلح ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا
 بكونه نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصل به بان يخذ الجزء الثاني
 من الاصل لتعيين تقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه

١٢٢

من الاصل فنحصل عليه حرف يقال
 ويكره ولا يخبر بالاولية وهو
 جعل نقض الجزء الثاني من الاصل
 فيقولون لا يخبر بالاولية وهو
 جعل نقض الجزء الثاني من الاصل
 فيقولون لا يخبر بالاولية وهو

[illegible]

يشترط
 التصديق بالمتعة
 التصديق بالمتعة ولا يلزم فيه تحققها
 القضية الواحدة بالقياس إلى علمها والآخر
 فيها بحسب العلم فإذا لم يكن
 فيها معنى الاستقابة إذا لم يكن
 في زمان العلم بالقياس ولا يلزم
 عن اعتبار تميز آخرتها
 يخل الاشتغال الثلاثة فان العلم بها يحصل
 من غير حصول العلم بالمتعة والآخر
 ان الزمان اعم من البين وغيره لا يقع
 لان التمييز

للمجموع يراد به ما لا يمتنع على التقديرين يراد بالقول الآخر الذي
هو النتيجة القول المعقول لأن التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول
وهو ليس معقول بل يندرج في الحد الصادق المقدم وكاذبها **اقول**
يريد انه لو قيل هو قول مولف من قضايا الرمز عنها الذي يقال آخر التبادر **اقول**
الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد
القياسي كاذب المقدمات فريد قوله لو سلمت كنتا ولهما جميعا فان اداة الشرط
يتناول الحق والمقدّم **قولهم** لا نقول المراد بذلك **اقول** هذا هو الحق
لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة فيها في القياس لا على ان يكون على أحد
المقدّمين ولا ان تكون جزء من أحدهما ولا كان العلم بالنتيجة مقدما على
العلم بالقياس مبتدأ او مرتين كذلك نقضها لا يمكن ان يكون بعينه مذكور
القياس لا كان التصديق بنقيض النتيجة عقدا على القياس مع التصديق
بنقيضها **قالوا** التصديق بها **قولهم** وكل قياس حملي لابد فيه من مقدمتين
الآخر **اقول** كل قياس اقتراني لابد فيه من قضيتين وذلك لان القياس
لابد ان يشمل على امر مناسب للمجموع المطلوب واماه جزاء فلا وهو القيد
الاستثنائي كما سيأتي فلا بد فيه ايضا من مقدمتين والثاني هو الاقتراني
فلا بد فيه ايضا من امر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطر فيحصل مقدمات
قطعا سواء كانتا حيلتين ام لا **قولهم** فموضوع المطر يسطح صغرا لانه يكون
في الاغالب اخص **اقول** اشرف المطالب هو الموجبة الكلية
موضوعها ان من مجموعها في الاغالب ان جاز ان يكون مساويا ايضا **قولهم**



والافتقار بين العليين متحقق في تلك الاشكال
وج قد متى سلمت لاشارة الى ان اللزوم
بين العليين يشبه وتسلم مقدمات الصيغ
والاعتقاد بها ان يفسر كل واحد من الطرفين
لا وجه العلم بالشيء الاخر لعدم اعتقاد مقدمات
قياسه والى صلبه عند لان الشيء يدخل في اللزوم
وامان لا يلزم العلية المستفادة من فطرته فانما هو
بينهم حيث يتحقق في نفس الامر بيني وتكون تلك
القياسات في نفس الامر متحققا في نفس الامر
اصدا ولم يسم اللزوم في تلك الاشكال
كلاذ فان اللزوم لا يكون

[illegible]

والثاني حب الدنيا
والثالث حب الدنيا
الرابع حب الدنيا
المطالع حب الدنيا
حاجة إلى الاستدلال
والثاني حب الدنيا
والثالث حب الدنيا
الرابع حب الدنيا
المطالع حب الدنيا

مثلاً اذا لم يصدق لاشي من الانسان
بحسب جوفى تون كل الانسان حيوان ولا شى من
لصدق اقيضه وسو بعض الانسان
قال بعض الانسان

الضابطة المبكرة تكون النجعة مطلقاً عامة والحقوق النجعة حسيبة مطلقاً
وتفصيله يطالب بشرح المطالع قوله

هذا الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل انما سمي خلفا لان

صدق هذا العكس بقى اس الخلف هذه العارضة

بِالفعل ثم نفعل هذه المتصلة متصلة أخرى هكذا كلما صدق لاشئ
جاء دائما مع قولنا كل جرب بالفعل صدق قولنا لاشئ من جرب جربا

الكن التالي باطل فالمقدم مثله فثبت اننى عدم صدق بعض

۱۱۱

قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير
 في قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير
 في قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير

بأن نور الشمس
 انما هو من الصفات
 في قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير
 في قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير

بج بالفضل فتعين صدقه فحصل العلم بطريق الخلق من قياسين اقداني ما
 استثنائي كما ذكره وقس على اوضحناه قياس الخلف في اثبات النتائج **قول**
 والحدس هو سرعة الانتقال **اقول** فيه مساهلة في العبارة لمقتضى
 للمتن فان السرعة من لا وصف العارضة للوكة ولا يوصف بها غيرها وقد
 صرح بان لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تساهل فجعل
 كونه الانتقال دفعة سرعة ولا يريد **قول** وفي كون الموضوع جزءا
 من العلم على حدة نظرا **اقول** قد اجيب من النظر بمنع الحصر وهو
 انما نريد بكون الموضوع جزءا ان تصور جزء من العلم حتى ينبت
 في المبدأ التصويية ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء من نراد ان
 هذا التصديق خارج عن العلم فكيف يعد جزء منه بل نريد بكون جزء من
 العلم ان التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب امره ولا ان
 الشيخ الرئيس قد صرح في الشفا بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ
 التصديقية فلا يكون ايضا جزءا على حدة بل مندرجا في المبادئ التصديقية

تمت بالخير

الحمد لله فتمت تهيئة تصحيح ومقابلته مولوي محمد صالح شوق بقلم مولوي آبي شمس
 قطعة تايخ من تايخ طبع شوق

كشت چون میر تقی میر نصیر الدین طبع
 شوق پر سید چو سائش زحر دفت بشوق
 عرض حسنت شد از کلی جزئی مسموع
 فن منطق شد از میر بهر دل مطلوب

۶۱۱۳

لما كانت وسيلة الى درك المسائل
 وهو قوله في عيبها وشدة احتياج
 المسائل الى البصائر كما لا يخفى
 بالاستقلال فليس من الخطا ان
 لا ان ان اراد به التصديق بالمتوسط
 فثبت من اجزاء العلوم لعدم
 توقف العلم على غيره من العلوم
 فثبت ان العلم بطريق الخلق من
 قياسين اقداني ما استثنائي كما
 ذكره وقس على اوضحناه قياس
 الخلف في اثبات النتائج

۱۳۸

ف		ف		ف		ف	
١	٥	١	٥	١	٥	١	٥
٨	٥	٨	٥	٨	٥	٨	٥
٩	٥	٩	٥	٩	٥	٩	٥
١٥	٤	١٥	٤	١٥	٤	١٥	٤
١٧	٨	١٧	٨	١٧	٨	١٧	٨
١٥	٨	١٥	٨	١٥	٨	١٥	٨
١٩	٩	١٩	٩	١٩	٩	١٩	٩
١	١٠	١	١٠	١	١٠	١	١٠
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٥	٥	٢٥	٥	٢٥	٥	٢٥	٥
٨	٢٥	٨	٢٥	٨	٢٥	٨	٢٥
١٣	٢٤	١٣	٢٤	١٣	٢٤	١٣	٢٤
١٠	٢٨	١٠	٢٨	١٠	٢٨	١٠	٢٨
٢٩	٢٧	٢٩	٢٧	٢٩	٢٧	٢٩	٢٧
١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣	١٨	٢٣
١	٢٣	١	٢٣	١	٢٣	١	٢٣
٤	٢٣	٤	٢٣	٤	٢٣	٤	٢٣
٥	٢٤	٥	٢٤	٥	٢٤	٥	٢٤
١	٥	١	٥	١	٥	١	٥
١٤	٥٢	١٤	٥٢	١٤	٥٢	١٤	٥٢
١٢	٥٣	١٢	٥٣	١٢	٥٣	١٢	٥٣
١٨	٥٥	١٨	٥٥	١٨	٥٥	١٨	٥٥
١	٥٦	١	٥٦	١	٥٦	١	٥٦
١٥	٥٤	١٥	٥٤	١٥	٥٤	١٥	٥٤
١٢	٥٤	١٢	٥٤	١٢	٥٤	١٢	٥٤